الأمم المتحدة A/72/PV.25

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثانية والسبعون

الجلسة العامة **٢٥**

الخميس، ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد لايتشاك ..... (سلوفاكيا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد ساور (فنلندا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ١٠٧ من جدول الأعمال (*تابع*)

منع الجريمة والعدالة الجنائية

الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بتقييم خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن نشرع في عملنا، أود أن أناشد جميع المتكلمين أن يقصروا بياناتهم على ثلاث دقائق عند التكلم بالصفة الوطنية وخمس دقائق عند التكلم باسم مجموعة من الدول، على النحو المنصوص عليه في القرار ٧١/٢٨٧. وكما يذكر الأعضاء، دعت الجمعية العامة في قرارها ٧١/٣٢٣ المتخذ في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ إلى التقيد الصارم من جانب جميع المتكلمين بالمدة الزمنية التي حددتها الجمعية، وخاصة خلال الاجتماعات الرفيعة المستوى. وسيمكننا هذا من المشاركة القصوى ضمن الوقت المحدود المتاح لهذه الجلسة. ويرجى من المشاركين الذين أعدوا بيانات مطولة تلاوة نسخة موجزة من بياناتهم وتقديم النصوص الكاملة للأمانة العامة لنشرها على بوابة الخدمات الموفرة للورق.

ووفقا أيضا للقرار ٧١/٣٢٣ والتوصية بتطبيق مبدأ ”البروتوكول محل احترام من الجميع“ يشجع بمقتضاه المشاركون حرصا على الوقت على الامتناع عن إدراج العبارات البروتوكولية النمطية في بياناتهم. وعلى ضوء ذلك، أود أن أناشد المتكلمين أن يدلوا ببياناتهم بالسرعة الاعتيادية حتى تُترجم شفويا بصورة صحيحة. ولمساعدة المتكلمين على تنظيم وقتهم، فقد تم تركيب نظام ضوئي على منصة المتكلمين. وأناشد جميع المتكلمين الموقرين تعاونهم في التقيد بالحد الزمني لبياناتهم، كي يتسنى الاستماع إلى جميع المتكلمين المدرجة أسماؤهم في القائمة في الوقت المناسب.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

وأعطي الكلمة الآن لرئيس وفد جامايكا.

السيد راتراي (جامايكا) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب جامايكا بعقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى في اتساق مع تركيز الجمعية العامة هذا العام على موضوع البشر والسعي إلى توفير حياة كريمة للجميع. ونحن مدركون تماما لصلة التآزر بين الجهود التي نبذلها لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

وقبل سبع سنوات أطلق المجتمع الدولي خطة العمل العالمية من أجل التصدي لآفة الاتجار بالبشر عن طريق اعتماد نهج منسق وشامل. وإذ نشيد بالخطوات الكبيرة المتخذة على الصعيد العالمي منذ ذلك الحين، فلا بد من إعطاء صوت عال مسموع في جميع أنحاء المعمورة لصرخات وأنين ضحايا الاتجار.

وتولي حكومة جامايكا أقصى مستويات الالتزام السياسي لمكافحة الاتجار بالبشر، وتدين آفة الاتجار بالبشر إدانة قاطعة. ونؤكد عزمنا مجددا على منع ومكافحة الاتجار بالأشخاص وحماية الضحايا ومساعدتهم، فضلا عن مقاضاة جرائم الاتجار بالأشخاص وتعزيز شراكاتنا المحلية والإقليمية والدولية عبر اتخاذ السياسات الفعالة وإبداء الإرادة السياسية المستمرة.

وتمشيا مع خطة العمل العالمية، تواصل جامايكا تطوير وتعزيز إطارها التشريعي والمؤسسي المحلي. وسيتم تعزيز تشريعنا المحلي الشامل، ألا وهو قانون منع وقمع الاتجار بالأشخاص والمعاقبة عليه لعام ٢٠٠٧ بصيغته المعدلة في عام ٢٠١٣ بإدخال مزيد من التعديلات المقترحة التي تنص على المحاكمة أمام القضاة حصريا في الحالات التي تشمل جرائم الاتجار بالبشر. وقد حظي هذا الاقتراح بموافقة مجلس الوزراء وهو قيد الصياغة الآن.

إن حكومة جامايكا دولة طرف في الصكوك الدولية ذات الصلة بهذه المسألة، بما في ذلك بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، واتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن العمل الجبري، واتفاقيتها المتعلقة بحظر أسوأ أشكال تشغيل الأطفال واتخاذ إجراءات فورية للقضاء عليها، واتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولين الاختياريين الملحقين بها، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بوجه عام.

تقدّم جامايكا أعلى مستوى من الدعم المؤسسي لمكافحة الاتجار بالأشخاص. ونفعل ذلك من خلال إنشاء لجنة فرعية مشتركة بين الوزارات داخل مجلس الوزراء للرصد وتقديم توصيات بشأن الجهود التي تبذلها جامايكا لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وقمنا في عام ٢٠١٥ بتعيين مقرر وطني معني بالاتجار بالأشخاص، وهو أول تعيين في منطقة البحر الكاريبي.

علاوة على ذلك، تتولى فرقة عملنا الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص مسؤولية تنسيق استجابتنا الوطنية. ويبين تكوين فرقة العمل مستوى الأهمية التي توليها جامايكا للمسألة، ويعكس النهج الشمولي الذي اعتمدناه. وفرقة العمل هذه، بطبيعتها، متعددة القطاعات، وتضم أصحاب مصلحة متعددين وتشمل طائفة من الوزارات والوكالات والمنظمات غير الحكومية التي تنسق جهودها الرامية إلى مكافحة الاتجار بالبشر.

من الجدير بالذكر أنّ جامايكا، رغم مواردها المحدودة، قطعت خطوات هامة في معالجة هذه المسألة. وتتضمن خطة عملنا الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص المبادئ التوجيهية لخطة العمل العالمية وتقوم بتنفيذها أمانة مخصصة أُنشأت لهذا الغرض.

يجب أن تحظى الجهود الوطنية بالدعم الكافي من الجهود التي تُبذل على الصعيد الدولي، حيث لم يبق بلد أو منطقة بمأمن من هذه اللامبالاة الصارخة بالحياة والكرامة البشرية. لذلك، نعرب عن امتناننا لشركائنا الثنائيين، ونقدر الشراكة

القائمة التي نتمتع بها مع منظومة الأمم المتحدة التي تساعد في تعزيز قدرتنا على مكافحة هذه الآفة العالمية.

ختاما، لقد عقدت جامايكا العزم على المضي في التزامها بتعزيز وحماية كرامة وحقوق جميع المواطنين. ونؤكد من جديد تصميمنا على القيام بدورنا لتخليص العالم من هذه الجريمة الشنيعة من خلال اتخاذ إجراءات جريئة ومنسقة ومكثفة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة لممثل السويد.

السيد سونسون (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد السويد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (أنظر A/72/PV.24) ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنركز بصورة أكبر على عدد المسائل التي نعتقد أنها ذات أهمية قصوى في سعينا المشترك للقضاء على الاتجار بالأشخاص، في كفاحنا من أجل تحقيق أهداف ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“، وفي جهودنا الرامية إلى الوفاء بوعودنا لمساعدة ضحايا الاتجار بالبشر.

أولا، نتفق جميعا على أن التعاون فيما البلدان أمر حاسم عند مكافحة الاتجار بالأشخاص. والتعاون الناجح يبدأ برأي مشترك إزاء المشكلة والاتفاق على التعاريف القانونية. ولذلك، وكنقطة انطلاق، من المهم جدا أن تقوم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي لم تصدِّق بعد على اتفاقية الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها أن تفعل ذلك. وهناك عنصر أساسي آخر للتعاون، أي تبادل البيانات وأفضل الممارسات وتقاسم المعلومات بشأن مشاريع مكافحة الاتجار التي يجري تنفيذها. ومن المهم بالقدر نفسه أن نتعرف على مناطق العالم التي ينبغي أن ننخرط في العمل فيها وأين يمكننا القيام بالمزيد من العمل. وتسلم السويد بالأدوار الهامة التي يضطلع بها فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص في منظومة الأمم المتحدة،

ثانيا، لقد اتفقت جميع الدول الأعضاء على العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة عام ٢٠٣٠. ويجدر التشديد على أهمية معالجة جميع أهداف الخطة وغاياتها ذات الصلة بالاتجار بالأشخاص. وأود أيضا أن أشدد في هذا الصدد على إيمان السويد الراسخ بأن الانتقائية في التركيز على الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة تؤدي إلى نتائج عكسية. وينبغي أن تكون جميع الأهداف ذات الصلة بمكافحة الاتجار بالأشخاص أولية في الركائز الثلاث للأمم المتحدة.

ثالثا، أود أن أبرز مسألة القضاء على الطلب الذي يحفز الاتجار بالأشخاص. ترحب السويد بزيادة التركيز على الحد من الطلب، ونرجو من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن يقوم بإعداد تقرير سنوي يركز على الجهود الوطنية الرامية إلى خفض الطلب على العمالة الرخيصة والنساء والفتيات والفتيان لأغراض الاستغلال الجنسي، على سبيل المثال.

من الحيوي أن نتخذ جميعا التدابير اللازمة لتعزيز وضمان العمل اللائق والإسهام في الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والمساواة في المعاملة. فما دامت قوانين العمل والأنظمة أو اللوائح التشريعية ضعيفة، سوف ينتعش الاستغلال الجنسي، والشيء ذاته ينطبق على الاتجار بالأشخاص لأغراض الاستغلال الجنسي، مما يؤثر بشكل غير متناسب على النساء والفتيات. وبغية الحدِّ من الطلب، لا بدّ من تنقيح السياسات التي تمكن من شراء الخدمات الجنسية. فالبحوث والتقارير الواردة من المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) والوكالات الأخرى لا لُبْس فيها: إذ توجد صلة واضحة بين البغاء والاتجار بالأشخاص لأغراض الاستغلال الجنسي.

أخيرا وليس آخرا، نود أن نثير المسألة الهامة المتمثلة في التزامنا بالوفاء بوعودنا لمساعدة الضحايا، مما يتطلب أيضا تعزيز التعاون فيما بين البلدان. لكن وبنفس القدر من الأهمية، يتطلب

ذلك الوفاء التعاون المناسب بين الحكومات والمجتمع المدني. لذلك من الجوهري ضمان بيئة تمكّن منظمات المجتمع المدني، على الصعيدين الوطني والدولي، من رفد المجتمع المدني بالتمويل الذي يحتاج إليه. وفي هذا السياق، تود السويد أن تؤكد من جديد دعمها القوي لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لضحايا الاتجار بالأشخاص، بالتعهد بتقديم هدية بمبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار للصندوق في عام ٢٠١٧.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة لرئيس وفد إيطاليا.

السيد كاردي (إيطاليا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد إيطاليا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (أنظر A/72/PV.24).

إنّ الإعلان السياسي الذي أُعتمد بالأمس (القرار ١/٧٢) يوجز التحديات التي تواجهها اليوم الدول الأعضاء وسائر أصحاب المصلحة على الصعيدين الوطني والدولي. وأود أن أشير إلى المناقشة الرفيعة المستوى التي انعقدت في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧ في الجمعية العامة لإحياء ذكرى القاضي جيوفاني فالكوني، الذي توصّل إلى توافق واسع في الآراء بشأن الدور المحوري لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها الملحقة بها، بما في ذلك بروتوكول منع وقمع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، والمعاقبة عليه، والتزام الدول الأعضاء من جديد بتنفيذ الاتفاقية والبروتوكولات الملحقة بها.

سأقصر كلمتي على التشديد على جانبين من جوانب التحديات التي نواجهها.

أولا، نحن بحاجة إلى تركيز مزيد من الاهتمام على الضحايا، وثانيا، نحن بحاجة إلى اعتماد تدابير أكثر فعالية للتصدي للمسألة على الصعيد الوطني.

بالنسبة لضحايا مختلف أشكال الاتجار بالأشخاص، نتفق مع مضمون الإعلان السياسي الذي أُعتمد بالأمس. كما يجب أن نكون على وعي تام بالعنف الجسدي والنفسي الذي يعاني منه الضحايا. وبناء على ذلك، يتعين علينا كفالة تقديم المساعدة للضحايا والحيلولة دون أن يصبحوا ضحية مرة أخرى عن طريق توجيه الاتهامات لهم بسبب التصرفات غير المشروعة التي أجبروا على المشاركة فيها. كما يجب علينا إنفاذ حقهم في الحصول على العدالة ومساعدتهم في التغلب على الصدمات والعيش في كرامة.

قام البرلمان الإيطالي، من خلال القانون رقم ٤٧ الذي أُقرّ في ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٧، بمعالجة ظاهرة متنامية في بلدنا، وهي بالتحديد حماية الأطفال القصر غير المصحوبين بذويهم. وهذا القانون الجديد يواءم بين التشريعات القائمة، وينشط عملية الحصول على الموارد الإضافية، ويحدد البروتوكولات والإجراءات المصممة لتلبية الاحتياجات الخاصة للقصّر الموجودين في أراضينا بدون أسرهم.

أصبح من الواضح تماما الآن أنه بتوفير الاستجابة لضحايا الاتجار، يتعين على السلطات الوطنية أن تعمل بطريقة متسقة ومنسقة لمنع وكالة بعينها من اتخاذ أي إجراء يتناقض مع الإجراءات التي تتخذها الوكالات الأخرى. لذلك فإنّ التنسيق على مستوى هيئات الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية يكتسي نفس القدر من الأهمية. وفي هذا الصدد، نود أن نشيد بالجهود التي يبذلها فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبما حققاه من نتائج. غير أنّ كل ما ذكرناه سابقا يتطلب إرادة سياسية واضحة وموارد كافية. وقررت إيطاليا المساهمة بمليون دولار في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لضحايا الاتجار بالأشخاص.

أما فيما يتعلق بالجانب الثاني، فأود أن أشير إلى القرار (٢٠٩/٧١)، الذي يركز على منع الجريمة والعدالة الجنائية. فهذا القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وبتيسير من بلدنا، يدعو جميع الدول إلى إنشاء نقاط اتصال وطنية وسلطات مركزية يُعهد إليها بتعزيز التعاون في مجال التحقيق والمساعدة القانونية المتبادلة بين سائر البلدان وجعله أكثر فعالية. إذ يمكن أيضا لجهات الاتصال والسلطات المركزية أن تضطلع بدور أساسي على الصعيد المحلي من خلال تيسير تبادل المعلومات والتعاون بين مختلف الإدارات الوطنية المكلفة بمعالجة الظواهر المتصلة بالاتجار بالأشخاص.

إن إيطاليا ملتزمة بمكافحة الجماعات الدولية والمحلية التي تشارك في الاتجار بالبشر.

ويبين العدد المتزايد من التحقيقات والإدانات المتعلقة بهذه الجرائم أن هناك الكثير مما يمكن القيام به في هذا الصدد. غير أن الإجراءات التي اتخذها المدعون العامون والقضاة الإيطاليون تحديدا هي التي أبرزت حدود التعاون الدولي، وكذلك ضرورة قيام جميع البلدان بوضع تشريعات ملائمة ومؤسسات فعالة عابرة للحدود.

ونحن مقتنعون تماما بأهمية هذه الهيئات الوطنية للتنسيق. وفي ١٨ أيار/مايو، قمنا بتنظيم اجتماع عقده مجلس الأمن بصيغة آريا بشأن السلطات المركزية المكلفة بتعزيز التنفيذ الكامل للأحكام ذات الصلة الواردة في القرار ٢٣٢٢ (٢٠١٦)، الذي اتخذه مجلس الأمن في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وفي هذا المحفل، عرضنا العمل الذي قامت به الإدارة الوطنية لمكافحة المافيا ومكافحة الإرهاب، وهي السلطة المركزية في إيطاليا، لتنسيق التحقيقات في الجرائم عبر الوطنية في سياق الجريمة المنظمة والإرهاب.

وفي الختام، فإن كل ضحية من ضحايا الاتجار تمثل عالما يجب علينا أن نحميه، ويجب أن تكون كل إجراءات مكافحة الاتجار بالأشخاص جزءا من مشروع دولي متسق. وهذان جانبان من جوانب ظاهرة معقدة للغاية علينا جميعا أن نتصدى لها معا. وأنا واثق من أن المناقشة الرفيعة المستوى الجارية والمبادرات التي تلهمها، ستسهم إسهاما هاما في تحقيق هذه الغاية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة نيجيريا.

السيدة أوكيكي (نيجيريا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تعتبر نيجيريا عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى المعني بتقييم خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص أمرا بالغ الأهمية نظرا للحاجة إلى التضامن العالمي والتعاون في مكافحة خطر الاتجار بالأشخاص.

وتؤيد نيجيريا البيان الذي أدلي به بالنيابة عن مجموعة ”أصدقاء متحدون ضد الاتجار بالبشر“(أنظر A/72/PV.24).

ويسر نيجيريا أن تلاحظ أن المجتمع العالمي يضع حاليا آلية ستضمن التنفيذ الفعال والكامل لخطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وتشيد باعتماد الإعلان السياسي المتعلق بتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية (القرار ١/٧٢).

إن الأسباب الجذرية للنزاع معقدة ومتعددة الأبعاد. ويرتبط الاتجار بالبشر بالفقر وبالممارسات الدنيئة المتجذرة في عوامل الدفع والجذب. وتشمل عوامل الدفع والجذب هذه، على سبيل المثال لا الحصر، نقص فرص العمل المتاحة، وسوء الظروف المعيشية، والنزاع، والحروب، والمجاعة، وفقدان سبل كسب الرزق، والزيجات القسرية، وتفكك الأسر والكوارث الطبيعية. وفي حين أن هذه العوامل يمكن ربطها بالآفات الأخرى داخل المجتمع، فإنها أيضا مؤشرات تبين الطريق نحو إمكانية الاتجار بالأشخاص.

ونيجيريا لم تسلم من هذا البلاء، إذ أنها بلد مقصد وبلد منشأ، حيث يتم التغرير بالأشخاص الضعفاء، ولا سيما

الشابات والفتيان، عبر الصحراء الكبرى إلى قارات أخرى، وأوروبا بصفة خاصة. ولا تتسامح حكومة بلدنا مطلقا مع الاتجار بالبشر، سواء كان يتعلق بالصغار أو الكبار من الرجال أو النساء، ولهذا السبب وضعنا تدابير مؤسسية وتشريعية قوية من أجل القضاء على هذه الممارسات اللاإنسانية وكفالة إنزال أشد العقوبات القانونية بحق الضالعين في هذه الأعمال غير المشروعة.

إن نيجيريا قد جرّمت منذ أمد بعيد الاتجار بالأشخاص، وقد أحرزت تقدما جديا في إعطاء الأولوية لمكافحة الخطر. ومن بين هذه التدابير، إنشاء الوكالة الوطنية لحظر الاتجار بالأشخاص، وهي آلية دائمة أنشئت في عام ٢٠٠٣ من أجل إنقاذ ضحايا الاتجار بالبشر ومساعدتهم ودعمهم ورعايتهم، واعتقال المجرمين ومحاكمتهم وسجنهم.

وظلت الآلية تكتسي أهمية في إطار تركيز سياستنا الوطنية. وبإنشاء الوكالة، تم تعميم مسألة الاتجار بالبشر بفعالية في صلب السياسات والبرامج الحكومية الأوسع نطاقا المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والحوكمة الرشيدة والتعليم والكوارث الطبيعية وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع. كما عززت الآلية الشراكة فيما بين الحكومة والمجتمع المدني والمنظمات الدينية، ووسائط الإعلام، ومختلف الجماعات العاملة في مجال الحقوق. ويتمثل جوهر هذه الشراكات في تيسير عمل التآزر بين مختلف أصحاب المصلحة كي تتم الصياغة الفعالة للسياسات والتدابير التي تقضي بصفة دائمة على الاتجار بالأشخاص.

وواصلت نيجيريا استعراض قوانينها ذات الصلة من أجل التصدي بفعالية لهذه الجريمة. وفي عام ٢٠١٥، رفعت نيجيريا مستوى فعالية القوانين المحلية من خلال قانون إدارة وإنفاذ حظر الاتجار بالأشخاص لعام ٢٠١٥، الذي وسع نطاق الجرائم التي تندرج تحت عنوان الاتجار بالبشر ليشمل تصدير الأشخاص لأغراض البغاء، وشراء الأشخاص لأغراض الاستغلال الجنسي، وتجنيد الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة لغايات البغاء والاستغلال الجنسي، وتوظيف الأشخاص دون ١٨ سنة للعمل في مجال المواد الإباحية وبيوت الدعارة أو السفر إلى الخارج الذي يشجع على البغاء والاستغلال الجنسي. إن قانون إدارة وإنفاذ حظر الاتجار بالأشخاص لعام ٢٠١٥ قد وسع من نطاق التشريعات الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر بطريقة يمكن أن تصنف نيجيريا بوصفها إحدى البلدان القليلة في العالم التي لديها نظام تشريعي صارم وساري المفعول لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

كما عززت نيجيريا شراكاتها الدولية والجهود التعاونية التي تبذلها في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص. وقد أدت الجهود التي نبذلها في مجال التعاون إلى إنقاذ الضحايا ومحاكمة المتجرين بالبشر. فعلى سبيل المثال، من بين الضحايا الـ ٣٤٥ الذين أنقذتهم الوكالة الوطنية لحظر الاتجار بالأشخاص في الربع الأول من هذا العام، تم إنقاذ ٢٨٨ شخصا – وهم يمثلون ٨٣,٥ في المائة من الضحايا الذين تم إنقاذهم نتيجة للتعاون الدولي والشراكة.

ونيجيريا تدعو المجتمع العالمي إلى تكثيف الدعم لتشغيل صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات لضحايا الاتجار بالبشر، بحيث يصبح ذا أهمية في مكافحة الاتجار بالأشخاص. ونحث على المزيد من التمويل وزيادة الهبات من أجل كفالة تحقيق أهداف الصندوق تحقيقا كاملا، والعودة بالنفع على الضحايا. وفي السياق نفسه، تؤكد نيجيريا مجددا التزامها بالجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وفريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص في إطار العمليات المستمرة لإنهاء الاتجار بالبشر. ولذلك، فإننا نعارض أية محاولة لتقويض أعمال هذه الهيئات في جهودها الجماعية الرامية إلى الاضطلاع بولاياتها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة لممثل بوتسوانا.

السيد نتواغي (بوتسوانا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أهنئ السيد ميروسلاف لايتشاك على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين. وفي هذا السياق، أود أن أؤكد له كامل دعم وتعاون وفد بلدي في أداء مهامه. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد به على عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بتقييم خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

وبالمثل، أثني على ميسري المفاوضات الحكومية الدولية، الممثلين الدائمين لكل من قطر وبلجيكا، لإدارتهما بمهارة دفة العملية التي توجت باعتماد الجمعية العامة بالأمس، للإعلان السياسي المتعلق بتنفيذ خطة العمل العالمية (القرار ١/٧٢). إن الإعلان السياسي، الذي جاء ثمرة مشاورات مكثفة مع الدول الأعضاء والمراقبين والمجتمع المدني، يؤكد من جديد التزامنا بمعالجة الخطر المتزايد للاتجار بالبشر. وبناء على ذلك ،أود أن أتعهد بتقديم دعم بوتسوانا الكامل للإعلان السياسي، وأن أؤكد من جديد التزام بلدي باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ولاسيما البروتوكول المكمل لها لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال

بالإضافة إلى كون بوتسوانا دولة طرفا في الاتفاقية وبروتوكولها، فقد اتخذت تدابير صارمة لضمان عدم ترسخ جذور الاتجار بالبشر في بلدنا. وبغية التصدي لجريمة الاتجار بالبشر، سنت بوتسوانا قانون مكافحة الاتجار بالبشر لعام ٢٠١٤ وأنشأت لجنة (حظر) الاتجار بالبشر. وعلاوة على ذلك، وتماشيا مع أفضل الممارسات الدولية للتعامل مع قضايا الاتجار بالبشر، وضعت اللجنة خطة عمل وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر تقدر تكلفتها الشاملة بـ٥٠٠ ١١٨ ١١ دولار.

كما تدرك حكومة بوتسوانا أنه لكي يتمكن المجتمع الدولي من وقف الاتجار بالبشر على النحو المناسب، من المهم التأكد من أن مستويات التمويل يمكنها أن تيسر على نحو كاف تنفيذ البرامج والأنشطة المقررة.

وفي هذا الصدد، نشيد بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والوكالات الأخرى على ما تقدمه من دعم مستمر، وأناشدها أن تظل ثابتة في نهجها التعاونية للتصدي بفعالية لجريمة الاتجار بالبشر.

وعلى الصعيد الإقليمي، تتعاون بوتسوانا مع الدول الأخرى الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في مسعى لتحسين جمع البيانات المتعلقة بالإتجار بالأشخاص وتحليلها. ونعتقد أن هذا سيتيح لنا إجراء تحليل الاتجاهات الذي تشتد الحاجة إليه والحصول على البيانات التحليلية والتقارير المماثلة التي يمكن أن تعزز فعالية مبادراتنا لمكافحة الاتجار بالبشر في إطار المنطقة.

إن خطتنا للتنمية الوطنية الحالية – خطة التنمية الوطنية ١١ – تعترف بمكافحة الاتجار بالبشر باعتبارها أمرا رئيسيا ومحوريا لتحقيق هدف الحد من الجريمة في إطار الفصل المتعلق بالحوكمة والسلامة والأمن. كما تسلم بوتسوانا بأن جريمة الاتجار بالبشر تتجاوز جميع قطاعات الاقتصاد. وبناء على ذلك، لا يمكننا أن نغالي في التشديد على أهمية رفع مستوى الوعي والحفاظ على الحملات الإعلامية العالية الأثر التي ستعمل في نهاية المطاف على تعطيل الشبكات الإجرامية وسلاسل الإمداد المتعلقة بالاتجار بالبشر وتفكيكها.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا التزام بوتسوانا وتضامنها مع المجتمع الدولي في التصدي لجريمة الاتجار بالبشر المدمرة واللاإنسانية من أجل بناء عالم أكثر أمنا وأكثر سلاما، لمصلحة الأجيال الحالية والمقبلة.

كما تؤيد بوتسوانا تأييدا تاما خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهدافها التي تدعو إلى إنشاء مجتمعات سلمية وعادلة في جميع أرجاء العالم.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد جمهورية زامبيا.

السيد كابامبوي (زامبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أعرب عن امتناني لرئيس الجمعية العامة على عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى لتقييم الإنجازات والثغرات والتحديات في تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص لعام ٢٠١٠.

وبالرغم من استمرار جهود مكافحة الاتجار على نطاق العالم، لا يزال الاتجار بالبشر يشكل تهديدا خطيرا للتنمية المستدامة، مع حرمان الملايين من ضحايا الاتجار، وكثير منهم من الأطفال، من كرامتهم الإنسانية وحريتهم. إن زامبيا، شأنها شأن البلدان النامية الأخرى، لم تنج من هذه الآفة، إذ لا يزال ضحايا الاتجار يستغلون عن طريق العبودية المنزلية في المناطق الحضرية ومن خلال أنواع أخرى من العمل القسري في قطاعات الزراعة والمنسوجات والتشييد.

وما فتئت زامبيا تشعر بالقلق، وبصفة خاصة، لأن النساء والأطفال من البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لا يزالون الفئة الأكبر من ضحايا الاتجار بالأشخاص. ومن أجل القضاء على جميع أشكال الاتجار بالبشر، أقرت الحكومة الزامبية في عام ٢٠٠٨ قانون مكافحة الاتجار بالبشر (رقم ١١)، الذي يهدف إلى القضاء على جميع أشكال الاتجار. وفي وقت لاحق، جرى تعديل القانون لينص على حظر الاتجار بالبشر ومنعه والمحاكمة عليه، فضلا عن حماية الضحايا عن طريق ضمان السلامة البدنية وتقديم الدعم المادي والمشورة وإعادة التأهيل والتعليم وتطوير المهارات.

وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت الحكومة سياسة وطنية جديدة تهدف إلى القضاء على جميع أشكال الاتجار بالبشر في البلد عن طريق الجمع بين تدابير لإذكاء الوعي بالقضايا ومعالجة الأسباب الجذرية مع ضمان حماية الضحايا وتقديم الجناة إلى العدالة. وأيضا، في عام ٢٠١٢، اعتمدت الحكومة خطة عمل وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، حددت الحد الأدنى من متطلبات العناية بالضحايا، بما في ذلك إنشاء أماكن للإيواء ورفع مستوى أماكن الإيواء القائمة لجعلها متماشية مع المعايير الدولية.

وتسلم زامبيا، من جانبها، بالدور المحوري الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في المكافحة العالمية للاتجار بالأشخاص، لا سيما في تقديم المساعدة للبلدان من أجل تنفيذ البروتوكول بشأن منع وقمع الاتجار بالأشخاص لا سيما النساء والأطفال والمعاقبة عليه. كما نسلم بأهمية منع الاتجار من خلال حملات التوعية والتدابير التي تعالج العوامل الكامنة التي تسهم في زيادة التعرض لخطر الاتجار بالأشخاص، فضلا عن حماية الضحايا والناجين، ومحاكمة المشتغلين بالاتجار بتعزيز بناء قدرات آليات إنفاذ القانون. وفي ذلك الصدد، يرحب وفد بلدي باعتماد الإعلان السياسي (القرار ١/٧٢)، الذي يشدد، في جملة أمور، على ضرورة معالجة العوامل الكامنة التي تجعل الأشخاص عرضة لخطر الاتجار، بما في ذلك الفقر والتمييز والعنف القائم على نوع الجنس، والبطالة، وحالات الطوارئ الإنسانية، والإقصاء الاجتماعي والتهميش.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للتأكيد مجددا على التزامنا بالعمل مع جميع أصحاب المصلحة لضمان حقوق جميع ضحايا الاتجار في المساعدة والحماية وتقديم خدمات الدعم الفعالة. وفي هذا الصدد، نشيد بتركيز الإعلان السياسي بقوة على دعم صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات لضحايا الاتجار

بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، الذي أنشئ وفقا لخطة العمل العالمية لعام ٢٠١٠.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على التزامنا بالعمل مع الشركاء لتعزيز قدرات موظفي إنفاذ القانون ووضع إجراءات تشغيل موحدة لوكالات إنفاذ القانون لتصبح في وضع أفضل يمكنها من فرز ضحايا الاتجار والتعرف عليهم، لا سيما في أوساط السكان الضعفاء مثل اللاجئين والمهاجرين والقصر غير المصحوبين.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لنائب رئيس وفد جمهورية إيران الإسلامية.

السيد الحبيب (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشيد بالممثلين الدائمين لقطر وبلجيكا على تيسير المفاوضات بشأن الإعلان السياسي المتعلق بتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص (القرار ١/٧٢).

إن جمهورية إيران الإسلامية ملتزمة بمنع أي مظهر من مظاهر الاتجار بالبشر ومكافحته وتؤكد مجددا عزمها على اتخاذ جميع التدابير الضرورية لمكافحة هذه الجريمة البشعة. وتحقيقا لهذه الغاية، أقر برلمان بلدي قانون مكافحة الاتجار بالبشر في عام ٢٠٠٤ ونقح القانون مرة لسد الثغرات وتعزيز النظام القانوني المحلي. ونواصل جهودنا الرامية إلى إنفاذ التشريعات بصورة فعالة، بما في ذلك بتدريب الموظفين القضائيين وموظفي إنفاذ القانون.

وفي المكافحة العالمية للاتجار بالأشخاص، من الضروري معالجة جميع الأسباب الجذرية المترابطة التي تجعل الناس عرضة لخطر الاتجار بهم. فقد وقع ملايين الأشخاص، النساء والفتيات، فضلا عن الرجال والفتيان، فريسة للاستغلال والاتجار كنتيجة مباشرة للفقر والبطالة. وفي الوقت نفسه، أدت التدخلات الأجنبية في النزاعات المسلحة بشكل خطير إلى تفاقم الظروف التي تجعل الناس عرضة لخطر الاتجار بهم. وجعلت سياسات التدخل وزعزعة الاستقرار في جميع أرجاء العالم، ولا سيما في أفريقيا والشرق الأوسط، من بعض البلدان أرضا خصبة للشبكات الإجرامية التي تتورط في الاتجار بالأشخاص في أشد الحالات ضعفا.

ويتبع الاتجار بالأشخاص مبادئ العرض والطلب. ولا يمكن وقف جانب العرض، ما دام الطلب الجامح قائما على العمل القسري والبغاء والأعضاء المتاجر بها. وتتطلب علاقة التلاحم المعقدة بين الاتجار بالأشخاص وبعض الجرائم التي ترتكبها المنظمات الإجرامية، مثل الاتجار بالمخدرات وتهريب المهاجرين، توسيع نطاق التعاون الدولي، بما في ذلك بتحسين تبادل المعلومات وتقديم المساعدة لبناء القدرات والمساعدة التقنية إلى البلدان النامية.

وفي الوقت نفسه، لا يمكن المغالاة في التأكيد على أهمية التعليم والتوعية بشأن الاتجار بالبشر في البلدان الأصلية وبلدان العبور والمقصد. والمستخدمون النهائيون للخدمات التي يقدمها الأشخاص المتجر بهم ليسوا أقل حاجة إلى التوعية من أولئك المعرضين لخطر الاتجار بهم.

ختاماً، أود أن أشدد على أهمية توفر بيانات موضوعية وموثوق بها بشأن الاتجار بالأشخاص على مختلف المستويات. فالدول الأعضاء التي خلفت خياراتها المدمرة في مجال السياسة الخارجية الملايين من الأشخاص في خطر التعرض للاستغلال والاتجار بهم لا تملك السلطة الأخلاقية لإصدار تقارير مسيسة تتجاهل حقيقة أن المسؤولية عن هذه المشكلة تقع على عاتقها، وإننا في شك من كفاءتها ونزاهتها. وفي الوقت نفسه، ننوه بعمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في إعداد التقرير العالمي بشأن الاتجار بالأشخاص الذي يصدر كل سنتين كمتابعة لخطة العمل العالمية للأمم المتحدة لمكافحة الاتجار

بالأشخاص. ونؤكد من جديد على الدور المركزي الذي يضطلع به المكتب في تعزيز دعامة الشراكة دعماً للركائز الأخرى لخطة العمل، وهي المنع والحماية والمقاضاة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة الولايات المتحدة.

السيدة جونستون (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أكون هنا اليوم ونحن نقيّم تقدمنا المحرز في منع الاتجار بالبشر ومكافحته. وخلال السنوات السبع عشرة التي انقضت منذ فتح باب التوقيع على البروتوكول التاريخي لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، والسنوات السبع منذ اعتماد خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، فإن فهمنا الجماعي لحقائق الاتجار بالبشر وأثره على الضحايا والمجتمعات المحلية قد ازداد بشكل ملحوظ.

ومع ذلك، فإن إنفاذنا لقوانين مكافحة الاتجار بالبشر، وعدد الضحايا الذين تم التعرف عليهم ومساعدتهم لا يزال منخفضاً بصورة مروعة، ولا سيما بالمقارنة مع التقديرات العالمية لضحايا الاتجار بالبشر بعشرات الملايين. ولأن أساليب المتجرين تتطور باستمرار وتزداد تعقداً يغذيها الإفلات من العقاب والأرباح غير المشروعة التي تقدر بالبلايين، يجب أن نوسع استجابتنا الجماعية إزاء جرائمهم. والولايات المتحدة تشاطر هذا التحدي مع جميع الدول الأعضاء، ونسلم تماما بأنه يتطلب استجابة حكومية كلية، ويجب أن تشمل استثمار موارد كبيرة والتعاون مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والجمهور، والأهم من ذلك، مع الناجين من الجريمة.

وتتخذ الولايات المتحدة نهجاً يركز على الضحايا والصدمات النفسية لمساعدة الناجين من الاتجار. وتتوفر البرامج الممولة اتحاديا للناجين بغض النظر عن وضعهم كمهاجرين. وقمنا بزيادة تمويلنا الشامل للخدمات وبالتالي عدد الناجين الذين يتلقون المساعدة. وخلال السنة المالية ٢٠١٦، دعمت وزارة العدل الجهات التي توفر خدمات شاملة ومتخصصة للضحايا في جميع أنحاء الولايات المتحدة بما مجموعه ١٩,٧مليون دولار. وقدمت وزارة الصحة والخدمات الإنسانية أيضا ١٢,٣ مليون دولار لطائفة من الخدمات للضحايا الأجانب والمحليين، البالغين والأطفال على السواء.

وفي جانب الإنفاذ، وخلال السنة المالية ٢٠١٦ أيضاً، حقق المدعون العامون الاتحاديون ٤٣٩ إدانة للمتجرين بالبشر لأغراض الجنس والعمالة، أي بزيادة تقارب ٥٠ في المائة عن العام السابق. وتقوم وكالات متعددة في الحكومة الاتحادية، تضم مدخلات الناجين، بتوفير التدريب لأصحاب المصلحة المعنيين على المستويات الاتحادي والمحلي والقبلي ومستوى الولايات لتشجيع تطبيق أكثر اتساقاً لنهج مستنير يتمحور حول الضحية والصدمات النفسية في كل مراحل تحديد هوية الضحايا وتقديم المساعدة والتعافي والمشاركة في عملية العدالة الجنائية.

ويسرني أن أبلغكم أنه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، قام رئيس الولايات المتحدة بتعيين أول مجلس استشاري معني بالاتجار بالبشر لإسداء المشورة وتقديم التوصيات بشأن السياسات الاتحادية لمكافحة الاتجار. ويضم المجلس ١١ من الناجين من الاتجار بالبشر، وأصدر تقريره الأول في تشرين الأول/أكتوبر الماضي. ويتضمن التقرير العديد من التوصيات، ومنها توصية مقدمي الخدمات الممولين من الولايات المتحدة بإدراج أسئلة موحدة لفحص الناجين المحتملين، وتفضيل الناجين في الإسكان على المستوى الاتحادي، وإدراج مدخلات الناجين في جهود التوعية العامة.

وفي هذا الشهر، أعلنت وزارة خارجية الولايات المتحدة عن تقديم منحة مبدئية قيمتها ٢٥ مليون دولار للصندوق العالمي لإنهاء الرق الحديث، وهي مبادرة تسعى إلى بناء شراكات قطرية ومع قطاع الصناعة بغية الحد من انتشار الرق

المعاصر في بلدان ومناطق معينة في جميع أنحاء العالم، فضلاً عن إنشاء مركز للمعارف العامة يمكن من خلاله تبادل المعلومات والممارسات الجيدة. والمستهدف جمع التزامات بمبلغ ١,٥ بليون دولار من جهات مانحة أخرى. وأود أن أشكر المملكة المتحدة على إعلان رئيسة الوزراء في أيار/مايو في الأسبوع الماضي عن استثمار بلدها مبلغ ٢٠ مليون دولار في الصندوق.

وتلتزم وزارة الخارجية ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة بتقديم أكثر من ١٨٠ مليون دولار خلال العامين الحالي والقادم كمساعدة أجنبية موجهة لتحقيق النتائج في مجال مكافحة الاتجار بالبشر. وإدراكاً منها للأثر المدمر للاتجار بالبشر لأغراض الجنس والعمالة على الأطفال، أقامت وزارة الخارجية أيضاً شراكات ثنائية متعددة السنوات لحماية الطفل مع حكومات غانا والفلبين وبيرو لبناء نظم فعالة للعدالة والوقاية وحماية الطفل. وهذه ليست سوى لمحة عن مجموعة البرامج لدى الولايات المتحدة لمكافحة الاتجار بالأشخاص محلياً وفي الخارج. وفي السنوات القليلة الماضية، قمنا أيضا بتوسيع تعاوننا مع قطاع الأعمال التجارية لمنع الاتجار بالبشر في المشتريات الحكومية وسلاسل التوريد العالمية.

وحكومة الولايات المتحدة ستبقى ملتزمة بمساعدة الناجين من الاتجار، وإيداع المتجرين في السجون، والشراكة مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة والحكومات لمنع حدوث الاتجار بالبشر. ونتطلع إلى أن يأتي يوم لا يكون بوسع المتاجرين بالبشر العمل مع الإفلات من العقاب، ولا يوجد فيه مزيد من الضحايا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لرئيسة وفد أستراليا.

السيدة بيرد (أستراليا) (*تكلمت بالإنكليزية*): إن الرسالة الرئيسية التي أود أن أنقلها اليوم عن أهمية الشراكة والتعاون الإقليمي في مكافحة الاتجار بالأشخاص. ولا يمكن لأحد أن يعالج هذه المسألة وحده. وإطلاق التقديرات العالمية للرق المعاصر وعمل الأطفال، الذي تم في الأسبوع الماضي واستضافه تحالف ٨,٧، كان شهادة على التقدم الذي يمكن أن نحرزه عندما نعمل معاً. وجرى إعداد هذه التقديرات بصورة تعاونية بين منظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة واليونيسف ومؤسسة Walk Free، مع مدخلات من وكالات الأمم المتحدة الأخرى.

إن الأرقام المفزعة التي تخبرنا بأن أكثر من ٤٠ مليون شخص – ٧٠ في المائة منهم من النساء – كانوا ضحايا للرق المعاصر في عام ٢٠١٦، توجه رسالة واضحة بأننا لن تكون قادرين على تحقيق أهداف التنمية المستدامة ما لم نتخذ إجراءات عاجلة. وأستراليا ترحب بالجهود الجماعية الرامية إلى تحسين التعاون الدولي لمعالجة مسألتي الهجرة والتشريد. وحيثما يوجد متنقلون، فإنهم عرضة للاستغلال. والاتفاقات العالمية بشأن اللاجئين والهجرة ستتيح فرصة لبناء توافق آراء دولي لاتخاذ إجراءات عملية. ونرحب أيضا بدعوة الأمين العام إلى وضع اتفاقات عالمية لإيجاد حلول تحمي حقوق الإنسان للجميع.

والعمل على المستوى الإقليمي أمر بالغ الأهمية. ويوجد أكثر من ٥٠ في المائة من سكان العالم الذين يخضعون للسخرة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. وأستراليا تعمل عن كثب مع جيرانها في جنوب شرق آسيا لمكافحة الاتجار بالبشر والسخرة، ونمول أكبر استثمار منفرد في المنطقة لمكافحة الاتجار بالبشر. وتشترك أستراليا مع إندونيسيا في رئاسة عملية بالي بشأن تهريب الأشخاص والاتجار بالأشخاص وما يتصل بذلك من جرائم عبر وطنية. وعملية بالي تعمل على تحسين التعاون العملي من أجل التصدي للتحديات الإقليمية. وقد أطلقنا مؤخراً منتدى أعمال عملية بالي، وهو شراكة إقليمية بين القطاعين العام والخاص للتصدي للاتجار بالبشر والسخرة. وعلى الصعيد المحلي، وضعت أستراليا شرطاً جديداً للإبلاغ سيتطلب من

مؤسسات الأعمال الكبيرة نشر بيانات سنوية تحدد إجراءاتها الرامية للتصدي للرق المعاصر في سلاسل التوريد.

ونشيد بالمبادرات الرامية إلى الوقاية وحماية الناجين ومساعدتهم، ولذلك، كانت أستراليا من المانحين لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات لضحايا الاتجار بالأشخاص، ولا سيما النساء والأطفال، وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات بشأن أشكال الرق المعاصرة. مع ذلك، لا يسعني أن أختتم بياني بدون الإعراب عن القلق العميق إزاء انعدام المساءلة وعدم احترام السلامة الذي يبديه المتاجرون بالبشر ومهربو البشر. فهم يواصلون استغلال الفرص لتضليل الضعفاء من الناس، وعلينا أن نفعل المزيد من أجل إخضاعهم للمساءلة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كوبا.

السيد رييس رودريغيث (كوبا) (*تكلم بالإسبانية*): بعد مضي سبع سنوات على اعتماد الجمعية العامة لخطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، لا تزال تلك الجريمة تشكل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي وتمثل إهانة حقيقية لكرامة البشر.

ولن نتمكن من الاتفاق على السبل الملائمة لمكافحة الاتجار بالأشخاص إلا بتعزيز التعاون الدولي الحقيقي في إطار التقيد الصارم بالقانون الدولي ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، واستنادا إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولها ذي الصلة. والممارسة المتمثلة في تقديم تقارير التقييم الانفرادية عن دول أخرى غير مقبولة.

وهذه المشكلة نادرة جدا في كوبا. ففي شباط/فبراير، وافقنا على خطة عمل وطنية للفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢٠ لمنع الاتجار بالأشخاص ومكافحته وحماية ضحاياه، والتي تنسق الجهود التي تبذلها الدولة ومنظمات المجتمع المدني من أجل التنفيذ الفعال لسياستنا بعدم التسامح مطلقا مع الاتجار بالأشخاص. وفي نيسان/أبريل، تلقينا زيارة من السيدة ماريا غراتسيا جياماريناروا، المقررة الخاصة لمجلس حقوق الإنسان المعنية بالاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، مما مكنها من الاطلاع بصورة مباشرة على وقائع القضية في بلدنا.

ونحن ندرك أنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به. بيد أن التجربة الكوبية توضح أنه من الممكن تحقيق نتائج في الكفاح ضد الاتجار ولو بموارد قليلة، في ظل حصار محكم وفي مواجهة تزايد تدويل هذه الجريمة وتعقيدها. وستظل السياسات الاجتماعية التي قمنا بتنفيذها على مدى نحو ٦٠ عاما من الثورة، إلى جانب جهود الوقاية والمشاركة فيها من جانب المجتمع بأسره، عوامل رئيسية للنجاح.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد الشقوري (المغرب) (*تكلم بالفرنسية*): تنعقد جلسة اليوم في عصر يتسم بالتشريد الجماعي للسكان، ولا سيما اللاجئين الفارين من ويلات الحرب والكوارث الطبيعية والمهاجرين المتطلعين إلى مستقبل أفضل. ونتيجة لضعفهم، يتعرض هؤلاء السكان لمخاطر الاتجار.

وبسبب الموقع الجغرافي للمغرب والطابع العابر للحدود لهذا النوع من الجريمة، لم نكن بمنأى عن هذه المشكلة، ولا سيما نظرا لأن مركزنا كبلد منشأ وعبور ومقصد يجبرنا على نشر موارد متزايدة لحماية الضحايا المحتملين للاتجار. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن جلسة اليوم واعتماد الإعلان السياسي المتعلق بتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص (القرار ١/٧٢) سيساعدان على حشد جهود المجتمع الدولي الرامية إلى منع جميع أشكال الاتجار بالأشخاص ومكافحته.

ومن بين العناصر الثلاثة للسياسة الجديدة للمملكة المغربية بشأن الهجرة، التي استهلت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، تمثل مكافحة الاتجار إحدى أولويات بلدي لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، ومكافحة الجريمة المنظمة. ومن خلال سياسته الوطنية المتعلقة بالهجرة واللجوء، يضع المغرب نفسه بصفته طرفا إقليميا فاعلا رائدا في مكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين. وساعدت سياستنا، في المرحلة الأولى منها، ٠٠٠ ٢٥ من المهاجرين على تسوية أوضاعهم. وستستفيد المرحلة الثانية من هذا النجاح ومما تم تحقيقه بالفعل، وستساعد على تيسير إدماج المهاجرين من خلال اتباع نهج شامل ويراعي الاعتبارات الإنسانية يرمي إلى حماية المهاجرين من شبكات الاتجار بالبشر وضمان حقوق اللاجئين والمهاجرين في الأراضي المغربية. وقد اتخذ المغرب سلسلة من التدابير على الصعيد الوطني من خلال تحسين إطاره القانوني والمؤسسي المتعلق بالهجرة واللجوء والاتجار بالبشر. ويشكل اعتمادنا لقانون لمكافحة الاتجار بالبشر في ٢٠١٦ دليلا آخر على التزام المملكة الفعال.

كما أثبت المغرب التزامه في الساحة الدولية من خلال الانضمام إلى الاتفاقيات الرئيسية لحقوق الإنسان المتعلقة بمنع ومكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وبالتصديق على بروتوكول الاتفاقية الإضافي بشأن منع الاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال، وقمعه والمعاقبة عليه في نيسان/أبريل ٢٠١١. كما عرضنا خطة عملنا نصف السنوية المتعلقة بتنفيذ البرامج العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين في الدورة السادسة والعشرين للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية. ويعد المغرب أحد البلدان الثلاثة عشر حول العالم المختارة استراتيجيا لوضع وتنفيذ إجراءات وطنية لمكافحة الاتجار بالمهاجرين وتهريبهم.

إن الفقر المدقع، وعدم المساواة، والنزاعات، وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، وانتهاكات حقوق الإنسان، والافتقار إلى التعليم والفرص يخلق أوجه ضعف لا يفشل أبدا المتجرون في استغلالها. ولا يمكن لأي بلد أن يحل مشكلة الاتجار وحده. ولا يكمن الحل في اتباع نهج قائم على الأمن حصرا، بل إنه يتطلب اتباع نهج شامل ومتعدد القطاعات وتعاونا وثيقا مع بلدان المنشأ والعبور والمقصد في معالجة الأسباب الجذرية التي تجعلهم ضحايا شبكات الاتجار. ويرتبط الجانب الوقائي من الاتجار ارتباطا وثيقا بالتزام الجميع بتحقيق التنمية المستدامة، وفي هذا الصدد، يكرر المغرب تأكيد دعمه الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ونغتنم هذه الفرصة لتسليط الضوء على الإمكانيات التي يتيحها المؤتمر الدولي المعني بالهجرة في عام ٢٠١٨ وإسهام المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، الذي شارك المغرب في رئاسته مع ألمانيا، الذي يوفر فرص مناسبة للإسهام في تنفيذ خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص. ونرحب بمضمون الإعلان السياسي المتعلق بتنفيذ خطة العمل العالمية (قرار ١/٧٢) التي سيسهم بلدي فيها بنشاط.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لنائب رئيس وفد البرازيل.

السيد دوكي إسترادا مبير (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): إن آفة الاتجار بالبشر واحدة من أفظع الجرائم التي عرفتها البشرية وأحد أكثر أشكال الجريمة عبر الوطنية ربحا، إلى جانب الاتجار بالمخدرات والأسلحة. إنها تؤثر أساسا على الفئات الضعيفة مثل اللاجئين والمهاجرين والأشخاص المشردين داخليا، لا سيما النساء والفتيات، ومن هم في حالات النزاعات والكوارث الطبيعية. وتتم معاملة الأشخاص المتجر بهم كأدوات وكثيرا ما يتعرضون للاستغلال الجنسي، أو يعملون في الخدمة المنزلية، أو يتعرضون للزواج القسري.

وبوصفنا أعضاء في المجتمع الدولي، يجب أن نعزز جهودنا الرامية إلى التصدي لهذه الجريمة الشنيعة وتقديم الجناة إلى

العدالة. وفي هذا الصدد، ترحب البرازيل بهذه الفرصة لإجراء تقييم جديد لتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص. ونعتقد أنه لا بد من إجراء استعراض دوري للتقدم المحرز بغية تحسين تنسيق جهودنا في هذا المجال والانتباه إلى التطورات والتحديات الجديدة التي ظهرت في السنوات القليلة الماضية.

كما أنها فرصة لنا جميعا لنجدد التزامنا السياسي بالقضاء على الاتجار بالأشخاص، مع الاعتراف بالطابع المتعدد الأوجه للمشكلة. إن الإعلان السياسي المتعلق بتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص (القرار ١/٧٢)، الذي اعتمدناه أمس، يعيد التأكيد على التزامات الدول الأعضاء فيما يتعلق بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، مع إدراك طابعها المتكامل وغير القابل للتجزئة، مما يؤكد بالتالي على التآزر بين الجهود التي نبذلها لتعزيز التنمية وحماية حقوق الإنسان ومكافحة الجريمة، ولا سيما الاتجار بالأشخاص.

وترى البرازيل أن سياسات تقييد الهجرة بدون مبرر يمكن أن تؤدي إلى تفاقم آثار الاتجار بالبشر.

ويجب على الاستراتيجيات المناسبة والفعالة المعنية بالتصدي للاتجار بالأشخاص أن تكفل احترام الحقوق الأساسية. والمناقشات بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية يمكنها بالتالي أن تسهم إسهاما هائلا في جهودنا المشتركة الرامية إلى القضاء على هذه الجريمة النكراء، مع ضمان حقوق الأشخاص الذين يسعون بصورة مشروعة لتحسين مستويات معيشتهم في البلدان الأخرى.

وتعتقد البرازيل أن من شأن وجود شبكة عالمية متماسكة لحماية الضحايا ومساعدتهم أن تثبط الطلب وتمنع تكرار إلحاق الأذى بالضحايا. وينبغي لهذه المساعدة أن تراعي الاعتبارات الجنسانية والعمرية، وأن تأخذ الاحتياجات الخاصة للفئات الضعيفة في الاعتبار. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أن البرازيل اعتمدت في العام الماضي قانونا وطنيا جديدا بشأن منع الاتجار بالأشخاص وقمعه على الصعيدين المحلي والدولي، واتخذت التدابير الرامية إلى المساعدة في حماية الضحايا وإعانتهم. وهي تعرّف الاتجار بالأشخاص وفقا لمعايير بروتوكول الأمم المتحدة بشأن منع وقمع الاتجار بالأشخاص لا سيما النساء والأطفال والمعاقبة عليه، وتفرض عقوبات شديدة على الجناة، وتدعو إلى وجوب أن يحظى الضحايا بدعم قانوني واجتماعي وعلى صعيدي العمل والصحة، فضلاً عن إمكانية منحهم تصاريح الإقامة، سواء كانوا يتعاونون مع سلطات العدالة الجنائية أم لا. ونحن نعمل أيضاً على وضع خطتنا الوطنية الثالثة لمكافحة الاتجار بالأشخاص، بمشاركة نشطة من المجتمع المدني.

وتعلّق البرازيل أهمية كبيرة على الجهود التي تبذلها جميع الدول الأعضاء بهدف تعزيز التعاون الدولي بشأن مسألة الاتجار بالبشر، فضلاً عن الجهود التي يبذلها الأمين العام، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) وغير ذلك من الشركاء الاستراتيجيين. كما نشيد بعمل فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وندعو الدول الأعضاء إلى زيادة مشاركتها في أنشطته.

وفي الختام، تود البرازيل أن تذكّر بأن الخصائص المحددة للاتجار بالأشخاص تجعله مسألة تتطلب استراتيجية متكاملة متعددة التخصصات. لذلك، ينبغي لنا داخل منظومة الأمم المتحدة أن نسعى إلى توطيد التنسيق عن طريق تعزيز الاتساق في الجهود التي تبذلها مختلف الكيانات المعنية، ومن خلال كفالة أن نُبقي على المصالح الفضلى لضحايا الاتجار بالأشخاص وعلى كرامتهم في صلب سياساتنا العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد الدانمرك.

السيد بيترسن (الدانمرك) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد الدانمرك تمام التأييد البيان الذي أدلى به أمس المراقب عن الاتحاد الأوروبي (أنظر A/72/PV.24)، ولكن نظراً لأن موضوع هذه الجلسة الرفيعة المستوى بالغ الأهمية، يسرني أن أغتنم الفرصة لإبداء بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

إن خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص هي أداة هامة في الجهود العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص. غير أن ذلك لا يصح إلاّ عندما نضمن تنفيذها بشكل جماعي، وهو سبب وجودنا هنا اليوم لتقييم الإنجازات وتحديد الثغرات والتحديات القائمة. والاتجار بالأشخاص جريمة بحق الكرامة الإنسانية، وانتهاك للحريات الأساسية وحقوق الإنسان التي لا تعرف حدوداً وطنية، ولذلك فإن مكافحته تتطلب جهدا عالميا. ويجب أن نعمل معا على وقف هؤلاء المتّجرين الأشرار الذين يستغلون الأشخاص في أوضاع هشة للغاية، ونساعد أولئك الذين يقعون بين أيديهم، ونوفر الحماية لهم.

والدانمرك ملتزمة بالقيام بدورها. وبصفتنا مرشحين لعضوية مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان للفترة من عام ٢٠١٩ إلى عام ٢٠٢١، سوف نواصل الانخراط في العمل المعياري لتعزيز الجهود المبذولة في سبيل مكافحة الاتجار بالبشر. وكانت الدانمرك من مقدمي قرار مجلس الأمن ٢٣٣١ (٢٠١٦) بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص في حالات النزاع. وخلال الأسبوع الماضي الرفيع المستوى للجمعية العامة، أيّدنا الدعوة التي أطلقتها المملكة المتحدة لإنهاء السخرة، والرق المعاصر، والاتجار بالبشر. ولقد استضاف وزير خارجية الدانمرك، إلى جانب شركاء من الدول الأعضاء الأخرى، حدثا جانبيا سلّط الضوء على الاتجار بالبشر وغيره من أشكال الرق المعاصر. ولا بد لنا من زيادة الوعي بشأن هذه المسألة، والتأكد من أن أحدا على الإطلاق لا يمكنه أن يقول مرة أخرى أنه لا يعلم بوجود عبودية معاصرة.

ويشكّل الاتجار بالبشر الآن نسبة مئوية متزايدة من الجريمة المنظمة في جميع أنحاء العالم، الأمر الذي يعني أن الجهود التي نبذلها لمكافحته يجب أن تتصف بالمرونة والقدرة على التكيف مع الاتجاهات الجديدة، بغية مساعدة الضحايا ومقاضاة المتّجرين على نحو فعال. لهذا السبب، قررت الدانمرك مؤخرا زيادة تعزيز خطة عملها الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، من خلال تزويدها بمبلغ إضافي قدره ١,٥ مليون دولار. ولا بد لنا من تعزيز جهودنا على الصعيد الوطني فضلا عن الصعيد الدولي، وسوف نواصل القيام بذلك.

إن صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات لضحايا الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال يؤدي دورا هاما في جهودنا الجماعية، ودعم المساعدة المتخصصة المباشرة لضحايا جميع أشكال الاتجار بالبشر في أنحاء العالم كافة. لذلك، يسرني أن أعلن عن إسهام الدانمرك بمبلغ ١٦٠ ٠٠٠ دولار للصندوق الاستئماني. ونحن فخورون بدعم هذا الجهد الهام لمساعدة الضحايا الأبرياء.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفينيا.

السيد كورين (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب سلوفينيا بهذه الجلسة الرفيعة المستوى، وتعرب مرة أخرى عن دعمها للإعلان السياسي المتعلق بتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، الذي اعتمد يوم أمس (القرار ١/٧٢)

وتؤيد سلوفينيا البيانين اللذين أُدلي بهما أمس، بيان بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وبيان ممثل بنما بالنيابة عن شبكة الأمن البشري (أنظر A/72/PV.24). ونظرا لضيق الوقت، أدلي بصيغة مختصرة من بياني الذي سيكون متاحا بكامله على الموقع الإلكتروني PaperSmart.

قبل ما يزيد على عقد من الزمن، كان الاتجار بالأشخاص يُعتبر مجرد شكل من أشكال الجريمة الدولية، ولكنه يُعتبر اليوم مشكلة متعددة الأوجه، ومسألة تتعلق بحقوق الإنسان في حد ذاتها، وهو يتطور ويتغير باستمرار ويبلغ أبعادا تتزايد خطورة. ويقوم الاتجار بالأشخاص على استغلال آخرين من البشر. وهو يؤثر على جميع أجزاء المجتمع، وفي طريقه إلى أن يصبح عنصرا هيكليا في بعض الاقتصادات، ولا سيما أنه ينتهك الحقوق الأساسية للضحايا وحرياتهم وكرامتهم.

والواقع أن الاتجار بالأشخاص وما يتصل به من أشكال الرق الحديثة آخذ في الازدياد. وأسباب ذلك تشمل الاتجاهات الاستغلالية، وفقدان القيم في مجتمعاتنا الاستهلاكية، والفقر العالمي، وزيادة الطلب على اليد العاملة الرخيصة. علاوة على ذلك، يرتبط الاتجار بالأشخاص بسائر مجالات الحياة الاجتماعية، مثل اتجاهات الهجرة الحالية، وهو في هذا الصدد بمثابة استغلال لضعف الأشخاص المتنقلين. وفي الوقت نفسه، يخلّف الاتجار بالأشخاص تحديات جديدة من خلال علاقته الملحة المتزايدة بالمسائل الأمنية والتهديدات الاقتصادية.

لهذه الأسباب مجتمعة، فإن الاتجار بالبشر مسألة متعددة الأبعاد، وتشكّل في هذا السياق خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص أساسا راسخا للتدابير الشاملة على الصعيد الوطني. لذلك، تؤيد سلوفينيا المبادرات العالمية التي ينبغي أن تنعكس في التدابير المتخذة على الصعيد الوطني في جميع مجالات مكافحة الاتجار بالأشخاص. وفي عام ٢٠٠٢، عمدت سلوفينيا إلى تعيين منسق وطني لمكافحة الاتجار بالبشر، يساعده فريق عامل مشترك بين الوزارات، وهو يؤدي دورا رئيسيا في إعداد وتنفيذ خطط العمل، ومدة كل منها سنتان. وتتناول أنشطة خطط العمل هذه مختلف التدابير الوقائية، وتمويل المنظمات غير الحكومية المشاركة في برامج مساعدة الضحايا.

إن مقاضاة مرتكبي الجرائم المتصلة بالاتجار بالأشخاص تؤدي في معظم الحالات إلى إدانة الجناة، وما فتئت هذه الممارسة متبعة في سلوفينيا منذ الأعوام الثمانية الماضية. وآلية الإحالة الوطنية تحدد التعاون الاستباقي المطلوب بين المنظمات غير الحكومية والسلطات المعنية بإنفاذ القانون، وكذلك مع المنظمات الأخرى ذات الصلة، مع أخذ المصالح الفضلى للضحايا في الاعتبار. ولقد أدت سلوفينيا دورا رائدا في تنفيذ مشروعين من المشاريع الأوروبية الرامية إلى مكافحة الاتجار بالأشخاص بشكل أكثر فعالية في منطقة غرب البلقان، وفي تدريب سلطات إنفاذ القانون في المنطقة.

وبمبادرة من سلوفينيا أيضا، أنشئت شبكة غير رسمية من المنسقين الوطنيين المعنيين بمكافحة الاتجار بالبشر في جنوب شرق أوروبا في عام ٢٠١٠. ولا تزال الشبكة تعمل بدعم من المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة وتجتمع مرتين في العام.

في الختام، أود أن أؤكد مرة أخرى الأهمية البالغة للفهم الكامل للآثار السلبية للاتجار بالبشر وعواقب الظاهرة على ضحاياها، الذين يعانون يوما بعد يوم، ويصبح الكثيرون منهم ضحايا أكثر من مرة. ويجب إذكاء الوعي بهذه الأمور أولا في أذهاننا جميعا. وعندها فحسب، سنتمكن من استخدام الآليات القائمة واتخاذ إجراءات فعالة كمجتمع ومؤسسات.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة لرئيس وفد ميانمار.

السيد سوان (ميانمار) (*تكلم بالإنكليزية*): نرحب باعتماد الإعلان السياسي المتعلق بتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص (القرار ١/٧٢).

إن خطر الاتجار بالأشخاص – أو الرق المعاصر – يهدد بصورة متزايدة ملايين الأشخاص في جميع أنحاء العالم. ومن المثير للقلق أن نلاحظ أن التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص

الذي أصدره مؤخرا مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يلقي الضوء على حدوث زيادة كبيرة في عدد ضحايا الاتجار لأغراض العمل القسري – حوالي ٤ من بين كل ١٠ ضحايا للاتجار كانوا لهذا الغرض. وتشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى أنه يجري استغلال أكثر من ٢٠ مليون عامل في الأنشطة الاقتصادية.

ولذلك، فإننا نتشاطر تماما القلق إزاء هذه الظاهرة الجديدة التي تمثل إحياء للرق. ولا يمكن حلها من خلال الإجراءات التي تتخذها الحكومات وحدها. بل نحن بحاجة إلى المشاركة البناءة مع القطاع الخاص. وفي هذا الصدد، أود أن أشكر حكومتي أستراليا وإندونيسيا على مبادرتهما بتنظيم منتدى عملية بالي للحكومات والأعمال التجارية في ٢٥ آب/أغسطس في بيرث بأستراليا.

لقد دأبت ميانمار على مكافحة مسألة الاتجار بالأشخاص بوصفها قضية وطنية على مدى ٢٠ عاما، أي منذ عام ١٩٩٧. وميانمار، بوصفها بلدا مصدرا للكثير من ضحايا الاتجار، قد كثفت جهودها الرامية إلى مكافحة الاتجار بالأشخاص. ونركز في إجراءاتنا على مجالات الوقاية والحماية والملاحقة القضائية. وزاد عدد الموظفين المخصصين لوحداتنا لإنفاذ القانون المعنية بمكافحة الاتجار بالبشر. ونقوم بأنشطة توعية في جميع أنحاء البلد.

وسنت ميانمار قانونا لمكافحة الاتجار بالأشخاص في عام ٢٠٠٥. ومنذ ذلك الحين، وضعنا خطة عمل وطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص. وقد استعرضنا خطة عملنا الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦ ووجدنا خمسة أشكال متمايزة للاتجار بالبشر، وهي: الزواج بالإكراه والعمل القسري والبغاء والاتجار بالأطفال والاسترقاق على أساس الدين. واكتُشفت ٢٣٧ حالة من حالات العمل القسري خارج البلد في الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٧. والأنشطة التي يعاني فيها عمال ميانمار المهاجرون أشد المعاناة من الاتجار بالبشر والاستغلال هي، مصائد الأسماك وصناعة الأغذية البحرية والزراعة والبغاء والعمل المنزلي.

ويمثل الفقر والزيادة المفرطة في السكان وانعدام فرص العمل في العديد من البلدان الأقل نموا في الواقع عوامل دفع. وفي الوقت نفسه، هناك صناعات تتصيد العمالة الرخيصة وغير المنظمة. وهذا بوضوح عامل من عوامل الطلب أو الجذب. وفي غياب الآليات الثنائية أو الإقليمية الفعالة والجامعة للتصدي للمسألة، يستغل المتجرون ذلك الفراغ بسهولة. ولذلك، تتعاون حكومة ميانمار بشكل وثيق مع بلدان المنطقة، ولا سيما مع البلدان التي تستقبل عددا كبيرا من عمال ميانمار المهاجرين، من خلال الاتفاقات الثنائية وإنشاء آليات مناسبة أخرى لتسوية أوضاع هؤلاء العمال.

وصدقت ميانمار في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ على اتفاقية رابطة أمم جنوب شرق آسيا المتعلقة بالاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال. ونعمل بشكل وثيق ليس مع بلدان المنطقة فحسب، بل أيضا مع وكالات الأمم المتحدة، وبخاصة المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، في مكافحة الاتجار بالأشخاص.

كما نتشاطر مشاعر القلق إزاء إمكانية وقوع الأشخاص الفارين عبر الحدود إلى بنغلاديش في أيدي المهربين. فقد تسببت الهجمات الإرهابية التي شنها ما يسمى بجيش إنقاذ الروهينغيا في أراكان في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٧ في ولاية راخين الشمالية في خسائر في الأرواح والممتلكات وفي تشريد الناس. وفر الكثيرون عبر الحدود إلى بنغلاديش. وهناك عدة أسباب لذلك النزوح. ومن أبرزها عامل الخوف. وفي أعقاب الهجمات الإرهابية وما نجم عن ذلك من عمليات أمنية، أُجبر معظم النساء والأطفال الفرار. وجُند الرجال للانضمام إلى جيش إنقاذ الروهينغيا لمحاربة قوات الأمن. وجرى ترهيب الكثير من

القرويين لحملهم على الفرار إلى الجانب البنغلاديشي من الحدود حتى يتمكنوا من اجتذاب الانتباه الدولي. وتمثل سياسة الأرض المحروقة التي يستخدمها الإرهابيون عاملا آخر.

وستبذل ميانمار قصارى جهدها لمنع الأشخاص من الوقوع ضحايا للمتجرين. وسيتعين علينا جميعا أن نكون يقظين لمنع أي تاجر أو شبكة من الشبكات الإجرامية من استغلال الحالة. وميانمار على استعداد للعمل مع جميع البلدان من أجل القضاء على الرق المعاصر.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة لرئيس وفد النمسا.

السيد كيكرت (النمسا) (*تكلم بالإنكليزية*): إن مكافحة الاتجار بالأشخاص تتطلب منا تصميما أكبر الآن من أي وقت مضى. فالاتجار جريمة خطيرة ويشكل انتهاكا خطيرا لحقوق الإنسان، لا يزال يؤثر على جميع مناطق العالم. وشهادات الناجين من الاتجار، مثل شهادة السيدة غريزيلدا غروتبوم بالأمس (أنظر A/72/PV.24)، هي جرس إنذار مؤلم لنا جميعا لندرك أننا لا نزال عاجزين عن حماية الفئات الأكثر ضعفا. ويجب علينا نحن، المجتمع الدولي، أن نحاول بجد أكبر من أجل الذين ما زالوا يعانون. ويجب أن نوفر الرعاية للأشخاص المعرضين للخطر أو الفئات الضعيفة أو المعرضين لظروف تعسفية. ويجب علينا إنهاء الإفلات من العقاب وتقديم الجناة إلى العدالة.

إن النمسا بلد عبور ومقصد للاتجار بالبشر. والاتجار بالبشر في النمسا ينطوي في الغالب على حالات استغلال جنسي، ولكنه يشمل أيضا استغلال اليد العاملة والتسول القسري. وتضع فرقة العمل المعنية بمكافحة الاتجار بالبشر التي تضم هيئات حكومية ومنظمات غير حكومية على السواء خطط عمل وطنية تشتمل على تدابير ملموسة بشأن أفضل السبل للتصدي للاتجار بالبشر بصورة شاملة، وترصد تنفيذ تلك الخطط.

وفي الآونة الأخيرة، تأثرت النمسا كثيرا بتدفقات الهجرة المختلطة. وفي ذلك الصدد، نولي اهتماما خاصا لأوجه الترابط بين حركات الهجرة والاتجار بالأشخاص. وكثفنا التدابير لتحديد هوية الضحايا أو المعرضين للاتجار من أجل منع الاتجار بالأشخاص ومساعدة الضحايا والعمل بمزيد من الفعالية لمقاضاة الجناة. وعلاوة على ذلك، تدعم النمسا حاليا مشاريع المنظمات الإقليمية والدولية المكرسة لتحديد ضحايا الاتجار ومساعدتهم على طول ممرات الهجرة. وفي ذلك السياق، نرحب بالاهتمام الخاص الممنوح لمسألة الاتجار بالأشخاص في العملية التحضيرية للاتفاق العالمي للهجرة، وخاصة في إطار الدورة المواضيعية غير الرسمية الخامسة التي عُقدت في فيينا قبل ثلاثة أسابيع فقط.

إن بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لا يزال حجر الزاوية للنظام العالمي لمكافحة الاتجار بالبشر، وذلك في ظل التصديق العالمي تقريبا عليه. والبروتوكول يفيد، من خلال نهجه الشامل، في تعريف وتيسير التعاون الفعال بين الدول لمنع ومكافحة الاتجار بالأشخاص وحماية الضحايا ومساعدتهم. وبفضل خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، ظلت المسألة تتصدر جدول الأعمال الدولي. كما شجع ذلك الدول على التصديق على أحكام البروتوكول وتنفيذها الفعال.

ونثني بصفة خاصة على صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات لضحايا الاتجار بالبشر، المنشأ بموجب خطة العمل العالمية، على عمله الناجح. إنه أداة هامة تستحق دعمنا المتواصل والمعزز. ويسر الصندوق تقديم المساعدة المباشرة إلى نحو ٥٠٠ ٢ من الضحايا في كل عام، ولكن ذلك ليس سوى جزء ضئيل من مجموع عدد الضحايا. وينتظر العديد من المشاريع التمويل

اللازم. وقد ساهمت النمسا في الصندوق طوال السنوات الماضية وستواصل القيام بذلك في هذا العام وفي الأعوام المقبلة.

تدعو النمسا إلى اتباع نهج محوره الضحايا، مع التركيز على منع الاتجار بالأشخاص وحماية ضحايا ذلك الاتجار أو غيره من ضروب الاستغلال الشديد. وفي العديد من البلدان ما زال هناك نقص في الوعي بأن الأشخاص المتجر بهم ليسوا مجرمين. ما لم يتم تحديدهم والاعتراف بهم بوصفهم ضحايا الجريمة، ستنزل بهم عقوبة مضاعفة.

من النتائج المهمة الأخرى لخطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص الذي يعده كل سنتين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. إن جمع البيانات وتحليلها أمر لا غنى عنه لتحديد التدابير اللازمة والفعّالة لمكافحة الاتجار بالأشخاص. وفي هذا السياق، تود النمسا أن تغتنم هذه الفرصة للإعراب عن دعمها لأنشطة المكتب في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص، وفي مساعدة الدول الأعضاء. وعلى وجه الخصوص، يساعد المكتب الدول الأعضاء في ترجمة الإرادة السياسية إلى إجراءات ملموسة. كما ينسق الجهود المتعددة الأطراف، من خلال فريق التنسيق المشترك بين الوكالات.

نرحب أيما ترحيب بحضور هذا العدد الكبير من المشاركين من المجتمع المدني بين ظهرانينا. من الحيوي الحصول على الخبرة والدعم العملي للمنظمات غير الحكومي، لا سيما في سياق حماية الضحايا والتدابير الرامية إلى منع الاتجار بالبشر. وعلاوة على ذلك، فإن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص ووسائط الإعلام كلها يمكنها القيام بدور رئيسي في إطار الجهود المنسقة الرامية إلى مكافحة الاتجار بالبشر.

لقد أصبح الاتجار بالأشخاص أكثر تعقيدا على مر السنين. فلا يمكننا أن نتجاهل السياق الأوسع الذي تطور فيه الاتجار بالبشر وإنه مستمر في تغذية هذه الأعمال غير الإنسانية. ومع التنفيذ الجاري لأهداف التنمية المستدامة، سنعمل على تهيئة بيئة أكثر مواتاة للمساعدة على التصدي للأسباب الجذرية للاتجار بالأشخاص.

بينما نحن في هذا الاجتماع لتقييم التقدم المحرز في السنوات الماضية، لا يزال أمامنا الكثير من الأعمال الملحة والتحديات الخطيرة. فلنسترشد في عملنا بتطبيق روح ونص الإعلان السياسي المتعلق بتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص الذي اعتمدناه. اليوم هو وقت العمل، وليس غدا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل البرتغال.

السيد ألبانو (البرتغال): إن البرتغال ملتزمة التزاما كاملا بمنع ومكافحة الاتجار بالأشخاص.

ونرحب بالإعلان السياسي المتعلق بتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص. من دواعي فخر البرتغال أنها اشتركت مع كابو فيردي في التيسير لأول خطة عمل عالمية في عام ٢٠١٠. إن جميع أعمالنا تتماشى مع أحدث الصكوك الدولية لحقوق الإنسان والأطر الإنمائية، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

منذ عام ٢٠١٢، ما برحت البرتغال جزءا من حملة القلب الأزرق لمكافحة الاتجار بالبشر، بهدف زيادة الوعي العالمي، ومنذ ذلك الحين ونحن نستخدم بفخر القلب الأزرق في جميع الحملات والأعمال الوطنية. على الرغم من جميع مبادرات مكافحة الاتجار بالبشر التي تبلورت في البرتغال خلال العقد الماضي، لا يزال يوجد الكثير مما ينبغي القيام به، بغية التصدي لهذه الظاهرة المعقدة والمتعددة الأبعاد والمتغيرة باستمرار.

لقد بدأت البرتغال حاليا بإعداد خطة العمل الوطنية الرابعة التي ستدمج الضحية في النهج القائم على أساس نوع الجنس

الوارد بالفعل في أول خطة لنا من هذا القبيل. يقدم البرتغال الدعم لجميع ضحايا الاتجار بالأشخاص، الوطنيين والأجانب على حد سواء. ويحق للضحايا الحصول على الإقامة المناسبة والعلاج الطبي العاجل، والمساعدة النفسية، والحماية، والترجمة التحريرية والترجمة الشفوية، وإسداء المشورة القانونية بالمجان بموجب أحكام القانون. وتوفر البرتغال ثلاثة مراكز للمأوى تقدم الدعم للنساء والرجال الذين تم تحديدهم بوصفهم من ضحايا الاتجار، بغض النظر عن الجنسية، أو السن، أو الدين، أو العرق أو التوجه الجنسي، أو الإعاقة، أوالحالة العائلية، أو التوجه السياسي، أو الخصائص الاجتماعية والاقتصادية، أو أي وضع آخر لهم. ويمتد نطاق هذا الدعم أيضا ليشمل القاصرين من أبناء الضحايا.

إن التنفيذ على الصعيد الوطني لضحايا الاتجار ودعم شبكة الحماية عامل حاسم في تحسين التوحيد والتنسيق فيما بين المؤسسات الحكومية مثل قوات الشرطة والنظام القضائي، من بين أمور أخرى، والمجتمع المدني على مستوى التدخل مع ضحايا الاتجار. تلك الشبكة توفر آلية للتعاون وتبادل المعلومات فيما بين أصحاب المصلحة لأغراض الوقاية والحماية وإعادة إدماج ضحايا الاتجار بالبشر. وهذا أمر يكتسي أهمية كبيرة فيما يتعلق بالأطفال، لكونهم عرضة على نحو غير متناسب للاتجار بالأشخاص.

أما إنشاء المرصد المعني بالاتجار بالبشر في ٢٠٠٨ فقد مكّن البرتغال من تعزيز آليات الإحالة الوطنية وتوطيد نُظم جمع البيانات وتبادل المعلومات من أجل وضع سياسات قائمة على الأدلة. ولا بدّ من أن نعرف كيف نتدخل.

تقع على عاتق جميع الدول الأعضاء مسؤولية جماعية عن القضاء على هذه الجريمة النكراء. ولتحقيق ذلك، نحتاج إلى التعاون وإلى تنفيذ جميع العناصر الأربعة: الوقاية والحماية، والمقاضاة، وأهمها، الشراكات، لأنها ستمكننا من أن نكون متفوقين على الشبكات الإجرامية والمتجرين المسؤولين عن هذه الآفة العالمية.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة المكسيك.

السيدة بيلايث (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أغتنم هذه الفرصة، بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن بلدي، لكي أكرر تقديرنا لجميع عبارات التضامن التي تلقيناها من المجتمع الدولي في أعقاب الزلازل الذي حدث في المكسيك في الأسابيع الأخيرة. لن ننسى ذلك أبدا. نعرب عن مواساتنا ودعمنا للبلدان المتضررة من الأعاصير الأخيرة.

باسم حكومة المكسيك، نرحب بقرار الجمعية العامة لعقد هذا الاجتماع لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وللتصدي معا للتحديات التي لا تزال قائمة وماثلة أمامنا. إننا ندرك أن العوامل المرتبطة بالتفاوت والتنمية غير العادلة حملت الأمم المتحدة على الموافقة على خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وهي متجسدة في العلاقة بين التهميش واللامساواة التي لا يمكن إنكارها، مما يشكل عاملا في إيذاء الأشخاص الذين يتم الاتجار بهم. لقد تم الإعراب عن ذلك في الإعلان السياسي المتعلق بتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص (القرار ١/٧٢) الذي اتخذ أمس، وهذا يدعونا إلى وضع سياسات يمكن الوصول إليها نحو أيسر وترمي إلى تنمية دولنا والناس الذين يعيشون فيها.

تشدد خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص على الإسهام الذي قُدم على الصعيد الإقليمي بأن يكمل ويعزز التدابير الجماعية لمكافحة هذه الآفة. ولكننا نود أن نشدد على ضرورة مواءمة الأهداف والاستراتيجيات العالمية للعديد من البرامج والخطط، بما يكفل فعالية الإجراءات الوطنية وتحقيق الأهداف المتعددة الأطراف.

إن حكومة المكسيك، بوصفها جهة فاعلة ولديها مسؤولية عالمية، تجدد دعمها للجهود المتعددة التي تبذلها الأطراف الرامية إلى القضاء على الاتجار بالأشخاص، وتحترم التزامها بضحايا تلك الجرائم، وتنفيذ السياسات الإنمائية التي تتمحور حول الفرد لهزيمة الفقر المدقع، والاستبعاد الاجتماعي، والتمييز وانعدام الفرص. ونشجع الوقاية الاجتماعية من العنف وجنوح الأحداث. تلك التدابير ستمكننا من إحراز تقدم في تنفيذ الالتزامات التي اعتمدناها في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة العمل العالمية.

وبفضل الأخيرة، أصبح لدينا إطار قانوني متين لمساعدة وحماية ضحايا هذه الجرائم. وهو يدمج منظور حقوق الإنسان في الاعتبارات الجنسانية والعمرية. وقمنا بتغليظ العقوبات ضد المتجرين، وفي غضون أربع سنوات ضاعفنا عدد التحقيقات في هذه الجرائم. ونعكف حاليا، وللمرة الأولى، على تنفيذ برنامج وطني لمكافحة الاتجار بالبشر، ولدينا صندوق متكامل لتعويض الضحايا. إن المشاركة والشراكة التي أقمناهما مع المؤسسات الأكاديمية والمجتمع المدني لتحسين عمل الدولة لا غنى عنهما في هذه المهام.

ندرك تماما التحديات التي أمامنا. ومن أجل قياس وتحسين أداء الدولة المكسيكية فيما يتعلق بهذه الجريمة، اضطلع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بناء على طلب من الحكومة المكسيكية، بتشخيص على الصعيد الوطني.

ونعمل بالتنسيق مع الولايات والبلديات من أجل التغلب على الثغرات المحددة وتعزيز القدرات المحلية. وكجزء من تلك الجهود، ننشئ نظام المعلومات الوطني لمكافحة الاتجار بالأشخاص، الذي سيوفر لنا قاعدة بيانات قوية. وضمن أمور أخرى، سننسق خدماتنا لرعاية الضحايا وحمايتهم مع معلومات المجتمع المدني، مما يؤدي بالتالي إلى تحسين إعداد التقارير والأدوات والخرائط التي ستعزز أنشطتنا للتحقيق والمقاضاة، من ناحية، وأنشطتنا للمنع وحماية الضحايا، من الناحية الأخرى.

ولتكثيف استراتيجيات المنع والإبلاغ فيما بين الفئات السكانية المعرضة للخطر بشكل خاص، وبدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، أطلقنا حملة القلب الأزرق ٢,٠ لمكافحة الاتجار بالأشخاص – Mexico#AquíEstoy – لإسماع صوت ضحايا هذه الجرائم وتشجيع المواطنين على استخدم رقم وطني واحد للإبلاغ عن هذه الجرائم.

وتحدد المكسيك مشاركة القطاع الإنتاجي الفعالة باعتبارها تحديا هاما في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة العمل العالمية. وينبغي لرجال الصناعة وللأعمال التجارية ولأصحاب الأعمال ونقابات العمال أن يساعدوا في إبراز الاتجار بالبشر والاستغلال بجميع أشكاله، وأن يساعدوا على مكافحته.

ويؤثر الاتجار بالأشخاص على جميع مناطق العالم. فهو ظاهرة عالمية، ولذلك يجب أن نجد حلولا محلية بوصفنا بلدان المنشأ والعبور والمقصد. ووفقا للبيانات الواردة من منظمة العمل الدولية، تشكل هذه الجريمة إحدى أكثر المجالات المربحة للجريمة المنظمة. ولا يمكن لقطاع الإنتاج الرسمي أن يبقى بمعزل عن الجهود الرامية إلى جعل الاتجار بالبشر باديا للعيان.

فالاتجار بالبشر والأرباح العائدة منه نتاج للانتهاك الدائم للحق في كرامة الأشخاص. ويجب أن نتحلى بالمسؤولية باعتبارنا مستهلكين، وعلى الدول تيسير إذكاء الوعي بوضع القواعد لكي يتم التعبير عن السلع والخدمات التي تستهلكها المجتمعات بالقيمة الإنسانية. وعلينا أن نحول نظمنا للاستهلاك، بمنح منتجي السلع والخدمات حوافز لجعل سلاسل القيمة تتسم بالشفافية. ويجب أن نستثمر أكثر في الإنسان. وعلينا أن نستفيد استفادة قصوى من قدرة الإعلان والتسويق التجاريين

على التأثير في المجتمع وإعادة توجيه الاستهلاك لجعله أكثر تحليا بالمسؤولية.

ونحن بحاجة عاجلة إلى تعزيز التعبئة الاجتماعية من أجل تأكيد حقوق جميع الأشخاص. ويجب أن ننقذ من يجري استغلالهم. ويتوقف على كل إنسان على ظهر الكوكب أن يكون واعيا بالآخرين، باعتبار ذلك أفضل سبيل لجعل مركز الخادم والعبد يختفي من على وجه الأرض. وريثما يحين ذلك الوقت، على كل إنسان على علم بالاتجار بالبشر أن يسهم في القضاء عليه.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الفلبين.

السيد كتابانغ (الفلبين) (*تكلم بالإنكليزية*): إن الاتجار بالأشخاص جريمة بشعة تحول أشد أفراد المجتمع ضعفا إلى ضحايا. وإذ نجتمع للنظر في جهودنا ونسترشد بخطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فإن علينا أن نجدد التأكيد على عزمنا على مساعدة الضحايا وحمايتهم للضحايا، ومقاضاة الجناة ومعاقبتهم وإنهاء حدوث الاتجار بالبشر.

إن أكثر من ١٠ ملايين فلبيني يعملون خارج الفلبين. وبما أن هؤلاء يمثلون حوالي ١٠ في المائة من سكان بلدنا، فإن من الضروري أن نوفر غطاء لحماية مهاجرينا الفلبينيين. لقد أنشأت الفلبين آلية شاملة لحمايتهم، تقوم على أساس إطار من القوانين والنظم والسياسات والبرامج والمؤسسات، باتخاذ نهج يركز على المهاجرين نحو دورة الهجرة كاملة، من مرحلة ما قبل العمالة والعبور والعمالة في المواقع إلى عودة المهاجرين وإعادة إدماجهم.

ومن خلال قانون العمال المهاجرين، عززنا تنظيم وكالات التوظيف لمنع الاعتداء أو سوء المعاملة في الخارج وقررنا حدا أدنى لأجور العمال المنزليين من خلال توحيد العقود حيثما أمكن ذلك. ومن ناحية أخرى، يجرم قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص المعدل محاولة الاتجار، بجعلها يعاقب عليها بالسجن. كما حدد القانون التزامات المتدخلين والشركاء في أنشطة مكافحة الاتجار بالبشر.

وتؤكد الفلبين على ضرورة اتخاذ نهج ابتكاري ومتعدد التخصصات ومتعددة القطاعات وشامل. وتحقيقا لتلك الغاية، أنشأت الحكومة المجلس المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وهو مؤلف من ممثلين للوكالات الحكومية ذات الصلة، ومنظمات المجتمع المدني والجماعات الدينية والقطاع الخاص، ضمن أمور أخرى.

وأسفرت الجهود المتضافرة، ولا سيما من خلال المجلس، عن نجاح الملاحقة القضائية لمرتكبي جرائم الاتجار بالبشر. ومن عام ٢٠٠٥ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٧، أصدرت محاكم الفلبين ما مجموعه ٢٩٧ حكما بالإدانة، شمل ٣١٧ من الجناة. وفي عام ٢٠١٦، على سبيل المثال، أسفرت ٤٤ قضية للاتجار بالأشخاص عن إصدار ٥٣ حكما بالإدانة، انطوى ٣٦ حكما منها على السجن مدى الحياة. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه هذا العام وحدها، أصدرت محاكم الفلبين ٢٣ حكما بالإدانة بتهمة الاتجار بالبشر.

وبالنسبة للفلبين، يتجلى التزامنا بمكافحة الاتجار بالنساء والفتيات في تقديمنا قرارا للجمعية العامة بشأن الاتجار بالنساء والفتيات منذ عام ١٩٩٤. ويسلم القرار ١٦٧/٧١ بأهمية تنشيط الشراكة العالمية لكفالة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويدعو إلى المزيد من العمل لبلوغ فهم أفضل للصلة بين الهجرة والاتجار بالأشخاص، ولتقديم استجابات تتسم بمزيد الفعالية للقضاء على مخاطر الاتجار الكامنة في عملية الهجرة.

ويسلم ذلك القرار أيضا بزيادة التعرض لخطر الاتجار في حالات الأزمات الإنسانية. واستجابة لذلك، أقرت الفلبين في العام الماضي قانون إغاثة الأطفال وحمايتهم في حالات الطوارئ.

وينص القانون على أنه أثناء حالة الكارثة الوطنية أو المحلية، على الشرطة والجيش ومقدمي الخدمات التابعين للحكومة أن يقوموا فورا باتخاذ التدابير الشاملة والمراقبة لمنع الاتجار بالأطفال لأغراض السخرة أو الاستغلال الجنسي.

وبالنسبة للحكومة الفلبينية، فإن اتخاذ نهج يشمل فريقا قطريا واحدا وأصحاب مصلحة متعددين أثبت فعاليته. فهو يوحد الولايات والجهود والموارد ومصالح مختلف المكلفين بالمسؤولية وأصحاب المصلحة في التوصل إلى استجابة قوية. كما مكننا هذا النهج من توحيد التدخلات وصولا إلى مستوى القواعد الشعبية بتنشيط الهياكل المحلية على مستوى القرية والمدينة والبلدية، مثل مجلس مكافحة الاتجار بالبشر والعنف ضد النساء والأطفال.

وأبرمنا أيضا اتفاقات ثنائية مع بلدان مقصد المهاجرين لحماية العمال الفلبينيين، ودخلنا في اتفاق إقليمي في رابطة أمم جنوب شرق آسيا لتوثيق التعاون وتابعنا إقامة الشراكات مع الوكالات المتعددة الأطراف. كما نشارك بفعالية في المنتديات الإقليمية، مثل برنامج أستراليا – آسيا لمكافحة الاتجار بالأشخاص وعملية بالي بشأن تهريب الناس والاتجار بالأشخاص وما يتصل بذلك من جرائم عبر وطنية.

ويبرز التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص لعام ٢٠١٦ الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة حجم هذه المشكلة المستمرة. واليوم أكثر من أي وقت مضى، لا يمكن المغالاة في ضرورة إبداء إرادة سياسية قوية وحاسمة وعمل منسق على الصعيد العالمي. وفي حين ننوه بالزيادة الكبيرة في عدد الدول الأطراف في اتفاقيات الأمم المتحدة ذات الصلة بالإتجار بالأشخاص، فإننا نواصل حث الدول التي لم تصدق على هذه الاتفاقيات على تنظر أخيرا في القيام بذلك. ونقدر الدور الحيوي الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في ذلك الصدد، ولا سيما في جهوده لتمكين الدول بتقديم المساعدة التقنية.

وما فتئت الفلبين تدعم صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات لحماية ضحايا الاتجار بالبشر، مع الاعتراف بأعماله القيمة مع الناجين. وكبادرة على التزامنا المستمر، تلتزم الفلبين بالمساهمة بمبلغ متواضع قدره ١٠ ٠٠٠ دولا لذلك الصندوق.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة لرئيس وفد بيرو.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية، أود أن أشكر سفراء اليونان وقطر وبلجيكا على عملهم الممتاز كميسرين للقرار بشأن الطرائق (القرار ٢٨٧/٧١) والإعلان السياسي الذي اعتمدناه أمس (القرار ١/٧٢). وفي الإعلان السياسي، أكدنا من جديد عزمنا والتزامنا بخطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص والالتزامات المنبثقة عنها التي تعهدنا بها: منع الجريمة وحماية الضحايا ومساعدتهم، ومقاضاة الجناة وتعزيز الشراكات من أجل العمل المشترك بمزيد من الكفاءة والاتساق.

والاتجار بالأشخاص ظاهرة معقدة، شأنها شأن الفظائع التي تتولد عنها، فإلى جانب الحرمان من الحرية، يحرم الفرد من الإنسانية – فيستغل كسلعة في شبكات البغاء، أو أداء العمل الجبري أو يكون ضحية لبيع الأعضاء بأعلى عطاء. وفي هذا الصدد، يتجسد الاتجار في الديناميات المختلفة التي يجب معالجتها بعناية، مثل علاقتها بجرائم أخرى؛ واستخدام شبكات التواصل الاجتماعي لالتقاط الضحايا؛ وتعرض النساء والمراهقين والأطفال والمهاجرين واللاجئين للخطر بدرجة أكبر؛ وفي بعض الحالات الخاصة، استخدامه في حالات النزاع المسلح.

وفي بيرو، وضعنا خطة وطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، وذلك في إطار اتفاقية الأمم المتحدة

لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها، المعتمدة في باليرمو، إيطاليا. وتنطوي خطة عملنا على استراتيجية كاملة وشاملة ومنسقة. وهي كاملة لأنها تركز على أربعة محاور ذات أولوية: رعاية الضحايا؛ والحوكمة والوقاية والتوعية؛ والحماية وإعادة الإدماج؛ والتحقيق والمقاضاة. وهي شاملة لأن الاتجار بالأشخاص مرتبط بجرائم أخرى، مثل تهريب المهاجرين، بصورة غير مشروعة، كما أنها تراعي العناصر الهيكلية التي تؤدي إلى زيادة الهشاشة. وهي منسقة لأننا يجب أن نعزز التعاون بين مستويات الحكومة المختلفة مع مشاركة المجتمع المدني.

والحكومات تتحمل مسؤولية كبيرة، ولكن لا نستطيع خوض هذه المعركة وحدنا. فدعم الأمم المتحدة لا غنى عنه، ودور فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص أمر بالغ الأهمية لتحقيق الاتساق. ونود أن نغتنم هذه الفرصة للثناء على عمل جميع أعضاء الفريق المشترك بين الوكالات، ولا سيما الدور التنسيقي الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الذي ينشر أيضاً التقرير العالمي بشأن الاتجار بالأشخاص، وهو أمر مفيد للغاية بالنسبة لنا.

وتؤكد الظروف الخاصة والتحديات المشتركة في بعض المناطق أيضا أهمية تقديم الدعم للمنظمات الإقليمية، على سبيل المثال، خطة العمل الثانية لمكافحة الاتجار بالأشخاص في نصف الكرة الغربي للفترة ٢٠١٥-٢٠١٨. ومن بين أهداف تلك الخطة زيادة وعي السكان والحد من حالات الهشاشة لمنع الجريمة.

وعلى الصعيد الثنائي، أود أن أسلط الضوء على مبادرة ما يسمى بأحزمة الحماية القانونية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، التي ننفذها مع بلدان الجوار.

ختاماً، أود أن أؤكد مجددا التزام بيرو بتنفيذ خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص والتزام وفدي بالمشاركة في عمليات الاستعراض على نحو بناء.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة لرئيس وفد باراغواي.

السيد أريولا راميريث (باراغواي) (*تكلم بالإسبانية*): تضم جمهورية باراغواي صوتها إلى الأصوات التي تدين الاتجار بالأشخاص – وهي جريمة تنتهك كرامة الإنسان. كما أنها تتنافى مع احترام حقوق الإنسان ولها آثارها السلبية على التنمية المستدامة للدول وعلى تعزيز مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة للجميع، خالية من الخوف والعنف.

ووفقا لالتزاماتنا الدولية، تعتمد باراغواي تدابير محددة لمنع هذه الجريمة والمعاقبة عليها. ومنذ عام ٢٠٠٥، لدينا مكتب مشترك بين المؤسسات، يتألف من المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني والمنظمات الدولية. وبطريقة منسقة وتعاونية، يضطلع المكتب باتخاذ الإجراءات من أجل اتباع نهج متعدد الأبعاد إزاء الاتجار بالأشخاص.

ومن حيث السياسات العامة، نطبق سياسة وطنية بشأن منع الاتجار بالأشخاص ومكافحته. وهي تحدد المبادئ والنهج والمحاور الاستراتيجية للوقاية والتحقيق والعقوبات الجنائية، والحماية والرعاية الشاملة للضحايا. وفي إطار مبادئها، فهي تولي الأولوية لرعاية الأطفال والمراهقين. وبالمثل، فقد صدر القانون الشامل لمكافحة الاتجار بالأشخاص في عام ٢٠١٢. ويهدف إلى منع هذه الجريمة والمعاقبة عليها، داخل البلد أو في الخارج على السواء، وهو يوفر إطاراً للحماية الشاملة للضحايا، سواء كانوا أساسيين أو ثانويين.

وعلاوة على ذلك، فإن العقوبة القصوى المتوقعة في بلدي لمن يحتجز أو ينقل أو يحول وجهة أو يتلقى الضحايا المباشرين

للاتجار بالبشر قد تصل إلى السجن لمدة ٢٠ عاماً. وعلاوة على ذلك، أود أن ألقي الضوء على الخطة الوطنية لمنع الاتجار بالأشخاص ومكافحته التي تم اعتمادها مؤخراً. وتمثل هذه الخطة أداة ترسم خارطة الطريق للمؤسسات المسؤولة عن معالجة المشاكل الهيكلية التي تُعرض الناس لحالات معينة تجعلهم عرضة للاتجار بالبشر.

وفيما يتعلق بحركات الهجرة المختلطة، فإن مهمة باراغواي، من خلال اللجنة الوطنية للاجئين، تتمثل في توفير الحماية للضحايا المحتملين للاتجار بالأشخاص من هذه التحركات وتقديم المساعدة لهم.

ويؤثر الاتجار بالأشخاص على جميع البلدان والمناطق، إلا أنه يكون أشد وطأة على من تجعلهم عوامل، مثل الفقر والبطالة وانعدام الفرص الاجتماعية والاقتصادية والعنف الجنساني والتمييز والتهميش، أكثر عرضة لهذه الجريمة.

وتدعو باراغواي المجتمع الدولي إلى إيلاء الاعتبار الواجب للمسائل التالية.

أولا، ينبغي عدم تجريم الهجرة، وتجنب اتباع نهج أمني بشأنها. وينبغي للدول أن تشجع قنوات الهجرة المفتوحة والآمنة والنظامية، الأمر الذي من شأنه أن يسهم في القضاء على الاتجار بالأشخاص. ثانيا، الصلة بين الاتجار بالأشخاص والاتجار بالمخدرات لا يمكن أن تظل خفية. ثالثا، يجب إدراج الاتجار لأغراض الاستغلال في العمل في الصكوك الدولية والتشريعات الوطنية صراحة بوصفه جريمة جنائية، بحيث تكون الملاحقة الجنائية للجناة فعالة. رابعاً، أن التعاون بين الدول أمر أساسي، ولا سيما فيما يتعلق بتقديم المساعدة وإعادة الضحايا إلى أوطانهم والملاحقة القضائية لمرتكبي الجريمة العابرة للحدود الوطنية.

ختاماً، أود أن أؤكد مجدداً التزام باراغواي بمكافحة جميع أشكال الاتجار بالأشخاص، وأعرب عن استعدادنا لمواصلة التعاون مع الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى تحقيق ذلك الهدف.

وبالأمس، حصلت على جائزة. لقد منحوني هذا القلب الأزرق تقديراً لخبرة وفدي. وأوضحوا أهمية ذلك بالنسبة لي. وأود أن أوجه نداء في هذا الشأن. فإلى جانب تثبيت هذا الدبوس في طية الصدر، من الأهمية بمكان أن نحمل هذا الموضوع قريباً من قلوبنا، في طليعة أفكارنا وضمن أعمالنا، والإجراءات التي يتخذها كل منا، حتى نكون قادرين على التصدي بنجاح لهذه الآفة التي تؤثر على جميع بلداننا وتشكل اعتداء فعلياً على كرامة الإنسان.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد غوفيند (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود، بالنيابة عن بلدي، أن أعرب عن تقديرنا العميق للجهود الجديرة بالثناء التي قام بها الممثلان الدائمان لقطر وبلجيكا، بصفتهما الميسرين المشاركين للقرار ١/٧٢، مما ساعدنا على ترجمة التزامنا الجماعي إلى إعلان سياسي بشأن تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص. كما أود أن أشكر الرئيس على عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى.

إن إجراء مداولة بشأن مكافحة الاتجار بالبشر يكتسي أهمية خاصة اليوم، حيث إن النزوح الجماعي للسكان جراء المحن في مختلف أنحاء العالم يجعلهم أكثر عرضة للاتجار.

لقد أحرزنا تقدما منذ اعتماد خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص في تموز/يوليه ٢٠١٠. وقد أصبحت العناصر الأربعة – الوقاية والحماية والملاحقة القضائية

والشراكة – ركائز أساسية للهيكل المؤسسي على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

وقد منحت حكومة الهند الأولوية القصوى لمكافحة الاتجار. فقد اعتمدت نهجا متعدد الجوانب ومتعدد الأطراف للتصدي لهذه المشكلة المتعددة الأبعاد. ولا تقتصر تلك الخطوات والاستراتيجيات الشاملة على التدخل المباشر لمكافحة الاتجار بصورة منعزلة. فالإطار التشريعي لمكافحة الاتجار في الهند يستند إلى أساس المادة ٢٣ من دستورنا التي تحظر الاتجار بالبشر والعمل القسري. ولدى الهند إطار تشريعي قوي وفعال لمعالجة مسألة الاتجار، بما في ذلك حماية الأطفال والنساء من الاستغلال الجنسي، وحظر السخرة وعمل الأطفال، وزرع الأعضاء البشرية، والبيع والشراء لأغراض البغاء.

وبموجب تعديل القانون الجنائي في بلدنا في ٢٠١٣، تم تعريف الاتجار بصورة شاملة وتم إصدار أحكام لمعاقبة المتجرين بالبشر بشكل صارم. كما شرعنا في عملية صياغة تشريعات شاملة بشأن الاتجار بالأشخاص، تشمل جميع جوانبه، بما في ذلك الملاحقة القضائية والوقاية؛ وحماية الضحايا والشهود ومقدمي الشكاوى؛ وإعادة تأهيل الضحايا.

وبالنسبة لمنع جرائم الاتجار بالبشر وسرعة التحقيق فيها، تم تخصيص ٢٦٤ وحدة لمكافحة الاتجار بالبشر و ١٥٠ وحدة تحقيق متخصصة في مجال الجريمة ضد المرأة في جميع أنحاء البلد. وتم منح أولوية عليا لبناء قدرات وكالات إنفاذ القانون والجهاز القضائي لضمان سرعة استجابة العدالة الجنائية.

وتم إطلاق مخطط شامل بعنوان ”أوجوالا“، التي تعني ”المستقبل المشرق“، لتيسير إنقاذ ضحايا الاتجار وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم. كما ييسر إعادة الضحايا عبر الحدود إلى الوطن. ويتم إجراء حملات خاصة، مثل ”عملية ابتسم“، على نحو منتظم من أجل الأطفال ضحايا الاتجار الذين تم إنقاذهم. وتحقق النجاح في الاستخدام المبتكر لتكنولوجيا المعلومات، من قبيل بوابة ”مسار الطفل“ و ”خويا – بايا“، وإجراءات التشغيل الموحدة القوية لوكالات إنفاذ القانون. وبالمثل، أصدرت السكك الحديدية إجراءات تشغيل موحدة، وفقا لقانون قضاء الأحداث (رعاية الأطفال وحمايتهم) لعام ٢٠٠٠.

ويتمثل مسعى الهند في القضاء على الاتجار من خلال تمكين الفئات الضعيفة في مجتمعنا، بما في ذلك من خلال التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة. ومن أجل تعزيز التعاون الدولي، وقعت الهند على اتفاقية رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي المتعلقة بمنع ومكافحة الاتجار بالنساء والأطفال لأغراض البغاء، ومذكرات تفاهم ثنائية مع حكومة بنغلاديش في ٢٠١٥، ومع الإمارات العربية المتحدة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

وعلى الرغم من الجهود الجماعية المبذولة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، فإن المعركة ضد آفة الاتجار بالبشر لم تنته بعد. وفي تنفيذ خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها التكميلية – التي وقعت عليها الهند – هناك حاجة للتركيز أيضا على مسائل التنمية في بلدان المنشأ والطلب على الأشخاص المتجر بهم لأغراض الاستغلال في بلدان المقصد.

إننا بحاجة إلى مضاعفة جهودنا واعتماد استراتيجية متعددة الجوانب. وتعرب الهند عن التزامها الراسخ بالعمل مع المجتمع الدولي في معركته ضد الاتجار بالأشخاص.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد الكاميرون.

السيد تومو مونتي (الكاميرون) (*تكلم بالفرنسية*): ينبغي التذكير بأن هذا الاجتماع الرفيع المستوى ينعقد بموجب قرار الجمعية العامة الصادر في عام ٢٠١٣ بتقييم خطة عمل الأمم

المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، المعتمدة في عام ٢٠١٠، مرة كل أربع سنوات. وينبغي التأكيد على أن الخطة العالمية تمثل تعبيرا عن عزم الدول الأعضاء الوطيد على منع الاتجار بالأشخاص، ومكافحته وحماية الضحايا ومساعدتهم، ومحاكمة الجناة، وتعزيز الشراكات لتعزيز التنسيق والتعاون في هذا المجال.

إن الاتجار بالبشر يتفاقم بسبب زيادة حركات الهجرة. فتلك التحركات تجعل المهاجرين في وضع هش وضعيف يشجع على الاتجار بالبشر، وبخاصة النساء والأطفال. وفي وقت يتزايد فيه الإرهاب في جميع أنحاء العالم، يكون المهاجرون واللاجئون والمشردون هم أكثر الأهداف المنشودة بالنسبة لجميع أنواع الإساءة.

وإن الأعمال الإرهابية التي ترتكبها جماعة بوكو حرام، المنتسبة إلى حركة داعش الجهادية القوية، مثال قوي على ذلك. وفي ما يمكن أن يطلق عليه شكلا جديدا من أشكال الاتجار بالبشر، تقوم هذه الجماعة بتجنيد الفتيات والفتيان – غالبا المراهقين – أو خطفهم، إما بالقوة أو بالوعد بالمال. وأحيانا ما تتم مبادلة أولئك المراهقين مقابل الحصول على الفدية، وأحيانا ما يتم تزويجهم قسرا أو استرقاقهم جنسيا. وأحيانا يتم تزويدهم سواء بالمخدرات أو الأحزمة المتفجرة، بما في ذلك عن طريق الإيذاء البدني والتهديدات بالقتل أو حتى الإعدام، ويتم إرسالهم كقنابل بشرية وسط السكان المدنيين أو أماكن العبادة أو الأسواق أو الاحتفالات أو الجنائز. ففي ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، قامت أربع شابات انتحاريات بتفجير قنابلهن في سوق في أقصى شمال بلدي، مما أدى إلى مقتل ٣٢ شخصا وجرح أكثر من ٦٠.

إن ذلك يؤكد أهمية تنفيذ خطة العمل العالمية لمكافحة هذه الآفة. والكاميرون ملتزمة التزاما راسخا بتنفيذها، وقد اتخذ بلدنا خطوات فعالة لمكافحة جميع أشكال الاتجار بالأشخاص. وهذه الخطوات تشمل تعزيز الأطر السياسية والمؤسسية والقانونية. وهي تشمل أيضا التوعية، والتعليم، والتدريب، وحماية الضحايا ورعايتهم، وقمع هذا الاتجار.

وفي هذا الصدد، أكد بلدنا مجددا على الاتفاقيات الدولية الرئيسية بشأن هذه المسألة، ولا سيما اتفاقية حظر الاتجار بالأشخاص واستغلال دعارة الغير لعام ١٩٤٩، واتفاقية إلغاء العمل الجبري رقم ١٠٥، واتفاقية الحد الأدنى لسن العمل رقم ١٣٨ لمنظمة العمل الدولية، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها.

وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، سنّت الكاميرون قانونا بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص. فهو ينظّم حملات للتوعية والإعلام بانتظام في أكثر مناطق البلد تعرّضا. وجميع هذه الأعمال يجري تنسيقها على مستوى رئيس الوزراء، من قبل لجنة مشتركة بين الوزارات منشأة لهذا الغرض.

بالإضافة إلى ذلك، وبغية زيادة إبراز إجراءاتنا والتنسيق في ما بينها لمكافحة الاتجار بالبشر على الصعيد الإقليمي، فإن بلدنا هو جزء من مجموعة دول غرب ووسط أفريقيا التي أنشأت هياكل للتنسيق متعددة التخصصات. والأدوار المسندة إلى تلك الهياكل تشمل جمع المعلومات المتعلقة بمعاملة الأشخاص، وتنسيق جهود الحكومات والشركاء، وجمع البيانات، وحماية الضحايا، وفي بعض البلدان، التحقيق مع مرتكبي هذه الجرائم ومقاضاتهم. وتحظى هذه المبادرة بدعم تقني من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الذي يود بلدي أن يشيد به مرة أخرى. وندعو أيضا إلى التبرع للصندوق المنشأ لمساعدة ضحايا الاتجار بالبشر، من أجل تزويد الضحايا بما يحتاجون إليه من مساعدة وحماية.

وفي ضوء كل ما يجري، يؤيد بلدي كامل التأييد الإعلان السياسي الذي اعتُمد بتوافق الآراء في الاجتماع الرفيع المستوى، والذي يهدف إلى توفير زخم جديد لجميع الإجراءات المتخذة

على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية لمكافحة الاتجار بالبشر، على النحو المتوخى في خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص لعام ٢٠١٠. إن الكرامة الإنسانية على المحك، وينبغي لها ألاّ تتعرض لأي أذى.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة جزر البهاما.

السيدة كاري (جزر البهاما) (*تكلمت بالإنكليزية*): إن جزر البهاما، بوصفها بلدا أرخبيليا وسط محيط واسع، تتمتع بخبرات كبيرة في مجال الهجرة المختلطة من داخل منطقة البحر الكاريبي ومن أمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى، وأوروبا، وآسيا. وبما أننا نقع جغرافيا بجوار البلد المقصد الرئيسي، فإن الحدود التي يسهل اختراقها تجعل منا في وضع مثالي كنقطة عبور لأنشطة الاتجار غير المشروع. والاتجار بالأشخاص ليس استثناء.

إن جزر البهاما تعتبر الاتجار بالأشخاص جريمة شنيعة. وبناء على ذلك، التزمنا باتخاذ نهج استباقي جداً لمكافحته. ففي أيلول ٢٠٠٨، أصبحت جزر البهاما طرفا في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظَّمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها. وفي عام ٢٠٠٨، سنّت جزر البهاما قانون منع الاتجار بالأشخاص وقمعه، وهو قانون شامل وواسع النطاق يعمل، في جملة أمور، على تجريم الاتجار بالأشخاص وفرض عقوبات صارمة على مرتكبي جميع أشكال الجريمة، بما في ذلك حجب وثائق السفر وتصاريح العمل. ويشمل القانون طائفة كاملة من أنواع الحماية لضحايا الاتجار بالبشر، بما في ذلك الإعفاء من الجزاءات العرفية المتعلقة بالهجرة.

وبالتعاون مع مجتمع المنظمات غير الحكومية، وضعت حكومة جزر البهاما استراتيجية حكومة كومنولث جزر البهاما الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨. والغرض من هذه الاستراتيجية هو نشر الفهم الجماعي والعمل المنسق في ما بين أصحاب المصلحة والجهات الفاعلة، بغية كفالة الدعم المالي من المانحين المحليين والدوليين. وهي تشمل المبادئ التوجيهية المتعلقة بالجهود التي تبذلها جزر البهاما لمكافحة الاتجار بالأشخاص، بما في ذلك مشاركة المجتمع المدني، واحترام حقوق الإنسان، والنُهُج المتعددة التخصصات والشاملة لعدة قطاعات.

لقد أنشئ العديد من الهيئات الوطنية المعنية بالاتجار بالأشخاص في جزر البهاما، بما في ذلك فريق التنسيق المعني بمسائل السياسات العامة، وفرقة عمل مسؤولة عن المسائل التشغيلية، ووحدات في مكتب المدعي العام، وقوة الشرطة الملكية لجزر البهاما. وتطلق حكومة جزر البهاما، بالتعاون مع مجتمع المنظمات غير الحكومية، حملة وطنية لتوعية الجمهور بشأن الاتجار بالأشخاص في جزر البهاما، من خلال البرامج التعليمية للطلاب والسكان الضعفاء، ودوائر الأعمال، والجمهور، والمسؤولين الحكوميين. وتعمد وزارة العمل إلى التدقيق في مؤشرات الاتجار عند تفتيش مواقع العمل. كما أنها توفر المشورة للباحثين عن احتمال ممارسات التوظيف الاحتيالية في الصناعات المتصلة بالسياحة.

وتمّ اعتماد إجراءات تشغيلية دائمة للتعرف على الضحايا، وتوفير الحماية والإحالة، واتخاذ إجراءات محددة لجمع البيانات والعناية بالضحايا. وزادت الحكومة التمويل لمساعدة الضحايا، وشرعت في عدة تحقيقات عن العمل والاتجار بالأشخاص لأغراض الاستغلال الجنسي، ودققت في الضحايا المحتملين، وحددت عدة ضحايا للاتجار بالبشر. وفي آب/أغسطس، أدين شخصان بجرائم الاتجار بالأشخاص، وهناك العديد من المحاكمات الجارية، في كل من المحكمة الجزائية والمحكمة العليا. بالإضافة إلى ذلك، فإن خطة عمل جزر البهاما المتعلقة بمكافحة الاتجار بالأشخاص قد اعتمدتها بلدان أخرى في منطقة البحر الكاريبي كنموذج لها.

ن عيّنة المبادرات التي ذكرتها للتو تبيّن أن جزر البهاما جادة جدا في القضاء على الاتجار بالأشخاص. وبينما خطونا خطوات هامة في هذا الصدد، بما في ذلك تعزيز البيئات التشريعية والسياسات العامة، ستواصل حكومة جزر البهاما توطيد التعاون القوي بين عدة وكالات حكومية لتيسير مقاضاة المتّجرين وحماية الضحايا.

وإدراكا منا للنفوذ الواسع لدى عصابات الاتجار بالبشر وصلاتها بالاتجار بالمخدرات، وغسل الأموال، وتمويل الإرهاب، وشبكات الهجرة غير الشرعية، نعتقد أن الاتجار بالأشخاص مسألة يجب أن يتصدى لها المجتمع الدولي. وبمواردنا المحدودة، لا يمكننا أن نكافح بأنفسنا الجريمة التي تعمل على الصعيد العالمي. وتعتقد جزر البهاما أنه لا يسعنا ضمان مستقبل مستدام وسلمي إلاّ من خلال الشراكة العالمية.

ونحن سعداء باعتماد الإعلان السياسي يوم أمس المتعلق بتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص (القرار ١/٧٢)، وسعداء بالمشاركة في هذه الجلسة الرفيعة المستوى بشأن الاتجار بالأشخاص. ونحن نتطلع إلى مواصلة الحوار حول سبل تعزيز التنسيق والتعاون الدوليين في مجال منع الاتجار بالأشخاص ومكافحته وحماية ضحاياه.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد جونغ مين سيو (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن حكومة جمهورية كوريا، أود أن أعرب عن خالص تقديري للأمم المتحدة على جهودها الدؤوبة الرامية إلى مكافحة الاتجار بالبشر وعلى عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى. كما أرحب باعتماد الإعلان السياسي المتعلق بتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص (القرار ١/٧٢)، الذي يشدد على إرادتنا الموحدة للتعامل مع هذه المسألة.

انقضت سبع سنوات منذ أن اعتمدت الجمعية العامة خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص. ولا تزال خطة العمل العالمية إطارا هاما في التصدي لهذا التحدي المستمر. إن هذه الجريمة البشعة والمتعددة الأوجه تتربص بالفئات الضعيفة وتزدهر في حالات النزاع. وخطة عمل الأمم المتحدة العالمية تهدف إلى التصدي بفعالية لهذه الجريمة الخطيرة ضد حقوق الإنسان، وذلك عن طريق منع الاتجار بالبشر وحماية ومساعدة الضحايا وملاحقة الجناة قضائيا وتعزيز الشراكات.

وتدعم الحكومة الكورية خطة العمل العالمية وقد اتخذت تدابير لإنهاء الاتجار بالأشخاص، وفقا لخطة الأمم المتحدة. ففي عام ٢٠١٣، أدرجنا الاتجار بالبشر بوصفه جريمة خطيرة في تشريعاتنا المحلية. وفي عام ٢٠١٥، صدقنا على اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولها بشأن منع وقمع الإتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال، والمعاقبة عليه.

وتؤدي الوقاية دورا كبيرا في القضاء على هذه الجريمة. وتشمل الوقاية بناء القدرات على الصعيد الوطني ومعالجة أوجه عدم المساواة الاجتماعية والتمييز بين الجنسين، من بين أسباب جذرية أخرى للجريمة. وفي ذلك الصدد، تعتقد كوريا أنه بغية تعزيز قدرتنا على منع هذه الجريمة، يجب تبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة في مجال مكافحة الاتجار بالبشر على نحو أكثر نشاطا والترويج لها في جميع أنحاء العالم.

ومن الجوانب الهامة الأخرى حماية الضحايا ومساعدتهم. فغالبا، ما تستهدف هذه الجريمة أضعف أفراد المجتمع، وهو ما يجعل من الضروري بقدر كبير صياغة السياسات باتباع نهج يركز على الضحايا.

وتعزيز الشراكات أمر هام أيضا لأن الاتجار بالبشر بحكم طابعه هو نشاط عابر للحدود الوطنية. وينتعش مرتكبو هذه الجرائم في خضم حالات الفوضى ويجب تقديمهم إلى العدالة من خلال جهود منسقة تبذلها الدول الأعضاء.

ختاما، يود وفد بلدي أن يؤكد دعمه في مجال السياسات لكيانات القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني التي تنخرط بشكل كامل وتعاوني في مكافحة الاتجار بالأشخاص. وتعتقد الحكومة الكورية أن خطة عمل الأمم المتحدة العالمية تشدد بحق على الحاجة إلى إقامة شراكات، وتؤيد تأييدا تاما جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تشجيع التعاون على جميع المستويات وزيادة فعالية المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين وتعزيز شراكات القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني وتقوية التعاون بين وكالات إنفاذ القانون. وتدرك حكومة بلدي الطابع الملح لهذا التحدي وتلتزم بتقديم دعمها الكامل في معركة تقف فيها أحلك عناصر مجتمعنا ضد أضعف عناصره.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لنائب رئيس وفد جمهورية ألمانيا الاتحادية.

السيد شولتز (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الميسرين، قطر وبلجيكا، على جهودهما في التحضير لهذا الحدث الهام. إن نداء الإعلان السياسي المتعلق بتنفيذ خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص (القرار ١/٧٢) سيوفر حافزا جديدا في جهودنا الرامية إلى مكافحة الاتجار بالبشر بجميع أشكاله، بما في ذلك العمل القسري والرق والممارسات المماثلة. وأود أن أدلي بثلاث نقاط رئيسية.

أولا، أود أن أؤكد على التزام ألمانيا القوي بمكافحة الاتجار بالبشر. وتستند القرارات التي قدمناها في مجلس حقوق الإنسان، بالاشتراك مع الفلبين، إلى إيماننا الراسخ بأن ضحايا الاتجار بالأشخاص بحاجة إلى الحماية والمساعدة، مع الاحترام الكامل لحقوقهم الإنسانية. ويعامل المتجرون ضحاياهم كمجرد سلع لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح أو أحيانا لإشباع نهمهم السادي للسلطة. وبالتأكيد، لا يمكننا أن نسمح باستمرار هذه الاعتداء الجسيم على الكرامة الإنسانية في عصرنا. ويجب علينا كدول أن نكفل التنفيذ الفعال للمعايير الدولية القائمة لحماية الحقوق الإنسانية للضحايا. ويجب علينا أيضا كفالة وصول الضحايا إلى سبل الانتصاف لمعالجة التجاوزات والانتهاكات المزعومة دون الخوف من الإدراج في القوائم السوداء أو الاحتجاز أو الترحيل.

وتشترك ألمانيا في تمويل العديد من المشاريع الرامية إلى مكافحة الاتجار بالبشر، وذلك على سبيل المثال، في موريتانيا وجمهورية أفريقيا الوسطى، بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة، وفي منطقة الساحل، بالتعاون مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول). كما وجهنا دعوة للقدوم إلى ألمانيا إلى السيدة نادية أحمد، الناشطة الأيزيدية في مجال حقوق الإنسان وأول امرأة يعينها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة سفيرة للنوايا الحسنة معنية بكرامة الناجين من الاتجار بالبشر، وحوالي ١ ٠٠٠ آخرين من اللاجئين المصابين بصدمات نفسية من شمال العراق.

ثانيا، إن الاتجار بالبشر غالبا ما يكون جريمة عابرة للحدود الوطنية لا يمكن مكافحتها في كثير من الأحيان إلا من خلال التعاون الدولي في مجالات الوقاية والملاحقة القضائية وحماية الضحايا. وتصبح ضرورة التعاون أكثر إلحاحا إذ نرى عدد اللاجئين والمهاجرين في جميع أنحاء العالم يزداد وندرك أنهم عرضة بوجه خاص للخطر وأنهم قد يقعون بسهولة فريسة للمتجرين. وأساس تعاوننا هو اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولها بشأن منع وقمع الإتجار بالأشخاص لا سيما النساء والأطفال والمعاقبة عليه. وينبغي لنا جميعا التصديق على هذين الصكين القانونيين من أجل ضمان أسس قوية لمكافحة الاتجار بالبشر في مجال سيادة القانون.

والنقطة الثالثة والأخيرة التي سأتناولها هي أن منع الاتجار بالبشر له العديد من الجوانب. وإذا أخذنا استغلال اليد العاملة على سبيل المثال، فإن هناك الملايين الذين يشكلون جزءا من سلاسل الإمداد العالمية، وبعضهم يعمل في ظروف استغلالية

والتي غالبا ما تكون ضارة أو خطيرة. وتتحمل الشركات التي لديها سلاسل إمداد دولية مسؤولية عن كفالة ظروف عمل جيدة للعاملين فيها. وتتوقع خطة عمل ألمانيا الوطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان لعام ٢٠١٦ من الشركات بذل العناية الواجبة في ما يتعلق بحقوق الإنسان. وخطة العمل ومبادرتنا للشراكة للإنتاج المستدام للمنسوجات لعام ٢٠١٤ هما مجرد مثالين على الجهود التي نضطلع بها لتحسين معايير التجارة وسلسلة الإمداد ولمكافحة استغلال اليد العاملة في جميع أنحاء العالم.

إن الاتجار بالبشر ممارسة خسيسة لأنه يسبب المعاناة للفئات الأكثر ضعفا. فلنضاعف جهودنا لحماية الضحايا ومكافحة الاتجار بالبشر بجميع أشكاله.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد الاتحاد الروسي.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): يرحب وفد بلدي باعتماد الإعلان السياسي المتعلق بتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص (القرار ١/٧٢) بالإجماع.

ونؤيد البيان المشترك الذي أُدلي به باسم ”مجموعة أصدقاء متحدون ضد الاتجار بالبشر“ (أنظر A/72/PV.24) وننوه بالجهود النشطة التي يبذلها وفد بيلاروس في تنسيق أعمال المجموعة.

لا يمكن تحقيق نتائج ملموسة في مكافحة تهديد بخطورة الاتجار بالبشر إلا إذا توفرت الإرادة السياسية وتوحدت جهود الحكومات مع جهود قطاع الأعمال والمجتمع المدني وجرى إيلاء اهتمام متوازن للبلدان الأصلية وبلدان المقصد لهذه السلع الحية.

في عالم اليوم يوجد إدراك متزايد بأن اتباع نهج شامل يتضمن الوقاية وتقديم المساعدة للضحايا ومقاضاة الجناة قانونيا لمعالجة مشكلة الاتجار بالبشر. ويرتبط الاتجار بالبشر بالتفاوتات المستمرة في التنمية الاجتماعية – الاقتصادية للبلدان والمناطق، وزيادة تدفقات اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين، والنشاط المتزايد بين المنظمات الإجرامية الدولية. وفي سياق العمل على منع الاتجار بالبشر، من الضروري القضاء على الأسباب الجذرية، لا سيما ممارسة التجارة المرخّصة في الجنس، والطلب على اليد العاملة الرخيصة المحرومة، والفقر والبطالة.

إنّ بلدنا من بين البلدان الموقعة على العديد من المعاهدات الدولية بشأن هذه المسألة. وفي تموز/يوليه، عقدت، في موسكو، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ووزارة الخارجية الروسية مؤتمرا دوليا بشأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص لمكافحة الاتجار بالبشر. وحضر المؤتمر ٢٠٠ مشارك من ٤٠ دولة. وأتاح لنا الاجتماع فرصة لإجراء مناقشة مجدية بشأن نطاق الاتجار بالبشر وما يترتب عليه من عواقب واستغلال العمالة لصالح الأعمال التجارية الخاصة، ودور الحكومات والقطاع الخاص في مكافحة هذه الظاهرة، والصكوك الدولية القائمة المعتمدة لهذا الغرض. ويشارك الاتحاد الروسي بنشاط في البرامج المواضيعية ذات الصلة التي ترعاها رابطة الدول المستقلة التي تهدف، في جملة أمور، إلى تحسين التشريعات الوطنية المتعلقة بمكافحة الاتجار بالبشر وتبسيطها وتقديم المساعدة للضحايا. ونقوم بانتظام بتوفير الموارد لمشاريع تدريب الموظفين التي يضطلع بها المركز الدولي للتدريب في مجال الهجرة ومكافحة الاتجار بالبشر. ويوجد هذا المركز في مدينة مينسك، وهو المنظمة الرئيسية في بلدان رابطة الدول المستقلة في هذا المجال.

يتعين على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور مركزي في توحيد جهود الكيانات الدولية والوطنية المنشأة لمكافحة الاتجار بالبشر، ونقدر الجهود المستمرة التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في هذا المجال. وتكتسي المساعدة التي

نقدمها للدول المهتمة بالأمر لأغراض مكافحة المشاكل القائمة أهمية خاصة.

بينما نعتقد أن لكل بلد الحق في تحديد الآلية الوطنية المثلى بالنسبة له في مكافحة الاتجار بالبشر، نؤيد كذلك دعم التنمية وأنشطة بناء القدرات التي يؤديها فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالبشر، والمنظمات الأعضاء التابعة له في تنفيذ خطة العمل العالمية، ونحن مقتنعون بأن الخطة العالمية ستظل خريطة الطريق الفعالة والمرشد الرئيسي للمجتمع الدولي ككل في سعيه لمكافحة هذه الأنشطة التجارية الإجرامية. ويحدونا الأمل في أن تؤدي المناقشة التي دارت في هذا الاجتماع الرفيع المستوى إلى تيسير التقدم في هذا المجال.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد هاشمي (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب باكستان بهذا الاجتماع الرفيع المستوى. ونؤكد من جديد دعمنا القوي والتزامنا بإنهاء هذه الجريمة البشعة المتمثلة في الاتجار بالبشر، لا سيما النساء والأطفال. ونرحب أيضا باعتماد الإعلان السياسي المتعلق بتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص (القرار ١/١٧٢).

لا يزال الاتجار بالبشر يشكل أحد أخطر الجرائم. فهو ينتهك حقوق الإنسان الفردية ويقوض السلام والتنمية المستدامة. ويعتبر انتهاكا صارخا لمبادئ الكرامة الإنسانية والنزاهة ويهدد سيادة القانون. لذلك تجب إدانة الاتجار بالبشر بجميع أشكاله، خاصة الاتجار بالنساء والأطفال، بما في ذلك الاستغلال الجنسي وعبودية الدّيْن وإزالة الأعضاء والسخرة. إنّ الطابع عبر الوطني لهذه الجريمة المعقدة يدعو إلى تعزيز التعاون الدولي فيما بين البلدان الأصلية وبلدان العبور وبلدان المقصد.

وبالنظر إلى تشريد البشر على نطاق واسع الذي يحدث في مناطق عديدة من العالم، اكتست هذه المسألة أهمية أكبر من أي وقت مضى. ولذلك، من الأهمية بمكان أن تعمل بلدان المنشأ والعبور والمقصد ببذل كل ما في وسعها لوقف هذا الاتجار وعكس مساره. ويكمن في صلب هذه الظاهرة تفشي الشعور بالقنوط وانعدام الأمل الناجم عن طول أمد الصراع وانعدام الأمن. ولكي تتكلل مكافحة الاتجار بالبشر بالنجاح، يتعين على الدول الأعضاء أن تعالج الأسباب الجذرية والعوامل المحركة لهذا الاتجار، من قبيل الفقر وعدم المساواة والصراع الطويل الأمد. وتتطلب الحلول المستدامة مضاعفة الجهود الرامية إلى معالجة جانب الطلب من المعادلة.

لقد شكلت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والبروتوكول المتعلق بمنع الاتجار بالبشر وقمعه والمعاقبة عليه، خاصة الاتجار بالنساء والأطفال، ركنا أساسيا في الإطار العالمي القائم، الذي يرمي إلى التصدي لهذا التحدي. وهكذا، فإن اعتماد خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر في عام ٢٠١٠ كان خطوة مهمة في جهودنا الجماعية لمكافحة هذا النمط من الجريمة المنظمة.

ولا يزال النهج الشامل الذي يستند إلى عناصر الوقاية والحماية والملاحقة القضائية والشراكة، يشكل مخططا لبذل الجهود المتضافرة على جميع المستويات. ويتعين علينا إتباع نهج يركز على الضحايا، وتوسيع نطاق الجهود الرامية إلى تحديد وحماية الذين يحتاجون لمساعدتنا. ولذا، فإنّ التصميم والالتزام الدوليين شرط لا غنى عنه من أجل إزالة العراقيل والعقبات التي تعترض تنفيذ القوانين والاتفاقيات ذات الصلة على نحو سليم. ومن شأن تقديم الدعم المالي والتقني للبلدان النامية أن يساعدها على تبسيط العمليات، وتحسين جمع البيانات وتبادل الآليات، وتنفيذ المشاريع على المستوى الشعبي.

اعتمدت باكستان مجموعة من التدابير التشريعية والتنظيمية. ورسمنا خطة عمل وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، وهي وثيقة سياسات شاملة بشأن الاتجار بالبشر. ونعكف حاليا على تنفيذ وثيقة لإطار عملنا الاستراتيجي للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٢ وبالإضافة إلى ذلك، باكستان طرف في مختلف الصكوك الدولية، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، والاتفاقية الدولية لقمع الاتجار بالنساء والأطفال، واتفاقية إلغاء عمل السُّخرة لعام ١٩٥٧.

في بعض الحالات، توجد أدلة على تزايد الترابط بين الجماعات الإجرامية المنظمة العابرة للحدود الوطنية والجماعات الإرهابية، مما يشكل مدعاة للقلق على الصعيد العالمي. وتتيح حالات الصراع فرصة مثالية وبيئة مؤاتية لمثل هذه التحالفات الشريرة. ومن أجل التصدي بفعالية للتحديات المستمرة والاتجاهات الناشئة، يتعين علينا أن نواصل الاسترشاد بحتمية اتباع نهج متكامل وشامل يدعمه الالتزام السياسي والمالي على المدى الطويل. وهناك حاجة إلى التنسيق والتعاون بين مختلف أصحاب المصلحة من أجل وضع إطار سياسات تآزري لمكافحة هذا التهديد.

ختاما، أود أن أعرب عن تقدير باكستان للعمل الجاري الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، لا سيما فيما يتعلق بمساعدة الدول الأعضاء في التصدي للتحدي الذي يشكله الاتجار بالبشر وتقديم المساعدة التقنية للبلدان والمساعدة الشخصية لضحايا الاتجار.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد غواتيمالا.

السيد سكينر – كلي (غواتيمالا) (*تكلم بالإسبانية*): تؤمن غواتيمالا بأن الحوار وتبادل المعلومات وأفضل الممارسات يشكلان السبيل الوحيد الممكن لبلورة استجابة شاملة ومنسقة ومشتركة من دول المنشأ والعبور والمقصد بشأن المهاجرين المهربين أو ضحايا الاتجار بالبشر، وهي عناصر تضمن تدفقات الهجرة على نحو منظم وآمن، وتكفل الاحترام الكامل لحقوق الإنسان للمهاجرين وتضع الشخص وحقوقه أو حقوقها في صميم جميع العمليات بغض النظر عن وضعهم كمهاجرين.

إن موضوع دورة هذا العام: ”محورية الإنسان: تحقيق السلام والعيش الكريم للجميع على كوكب مستدام“. نعتقد أن هذا الموضوع يتيح لنا المجال للتداول بشأن مخاطر الهجرة غير النظامية على المهاجرين الذين يتعرضون لخطر الوقوع ضحية للأعمال الوحشية والأعمال غير المشروعة. وبالمثل، وإلى جانب اعتبار أن جريمة الاتجار بالبشر تتسم بالدينامية وتأتي في أشكال عديدة، من المهم التشديد على أي منتدى للحوار، من قبيل الجمعية العامة، هو المكان المناسب لتعزيز التعاون والتنسيق بين الدول، لا سيما عن طريق تعزيز وتنفيذ الصكوك التي وضعت لتحسين الكشف عن الضحايا وحمايتهم ورعايتهم وإعادتهم إلى أوطانهم، ودعم الوقاية والمقاضاة والمعاقبة على هذه الجريمة.

وأحرزت غواتيمالا تقدما في تعزيز قدراتها المؤسسية على الصعيد المحلي وفيما يتعلق بالتشريعات الدولية على السواء، في حين تستجيب بطريقة متفاوتة لحقوق جميع المجموعات المهاجرة بدون تقويض لحقوق الفئات الأشد ضعفا، مثل الأطفال والشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين والشعوب الأصلية، ضمن غيرها من الفئات المعرضة للخطر. ونأخذ بعين الاعتبار أيضا أنه، بالإضافة إلى ضمان رفاه المهاجرين وأسرهم، من الضروري أيضا حماية جميع حقوقهم. وإزاء تلك الخلفية، يمكن لبلدي أن يبرز أوجه التقدم المحرز التالية.

فيما يتعلق بالمنع، كانت غواتيمالا البلد الأول في أمريكا الوسطى الذي انضم إلى الحملة الدولية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بعد أن حددت استراتيجية موحدة لمكافحة جريمة الاتجار بالأشخاص والامتثال لالتزاماتنا الدولية بشأن هذا الموضوع فيما يتعلق بالتشريعات المحلية بغية مكافحة

هذه الجريمة، ووضع المسألة في جدول أعمالنا الوطني من أجل التوصل إلى توافق الآراء والإشراف على إطلاق المبادرات الملائمة. وعلاوة على ذلك، وكجزء من حملتنا لإذكاء الوعي ونشر المعلومات، جرى إعداد ٢٦ بثا إذاعيا بلغات الميان في ثماني محطات وطنية، إضافة إلى حملات التوعية لتنبيه السكان من هذه الآفة.

وفيما يتعلق بالكشف، نفذت غواتيمالا نظام ألبا – كينيث للتنبيه المبكر، وهو مجموعة محددة من الإجراءات المنسقة فيما بين المؤسسات العامة التي تساعدنا على تحديد أماكن القصر الذين اختطفوا أو فقدوا وعلى حمايتهم، مما يؤدي بالتالي إلى الحد من خطر الاتجار بالبشر، والاسترقاق الجنسي، والعمل القسري، بل والاتجار بالأعضاء. وعلاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه في عام ٢٠١٦ قامت اللجنة المشتركة بين المؤسسات لمكافحة الاتجار بإعداد مرشد لتحديد ضحايا الاتجار بالأشخاص والاستمارة المرجعية للضحايا، اللذين يعززان الكشف المبكر عن ضحايا الاتجار المحتملين ومن المقرر أن تنفذهما الدول المختلفة ومؤسسات المجتمع المدني.

وفيما يتعلق بالرعاية والحماية، في العام الماضي اتخذت وكالتنا لمكافحة العنف الجنسي والاستغلال والاتجار بالأشخاص تدابير لتعزيز الرعاية الشاملة للضحايا وتشجيع استخدام الهياكل الأساسية للملاجئ المؤقتة المتخصصة والاستفادة منها وتعزيز برامج الرعاية التي تشمل تقديم المساعدة الطبية والنفسية والاجتماعية فضلا عن دعم إعادة بناء الحياة، والتدريب التقني والمهني والتعلم الأكاديمي.

وفيما يتعلق بالملاحقة القضائية والعقاب، في عام ٢٠١٧، أصدرت الدولة أحكاما على ١٩ من الجناة لمدد تتراوح من سنتين إلى ٢٨ سنة سجنا في قضايا انطوت على الاتجار بالبشر، مع عوامل مشددة مثل استغلال اليد العاملة أو التسول أو العمل القسري أو الإخضاع للاستعباد.

وأخيرا، نشيد مع الشكر بنجاح وفدا دولة قطر ومملكة بلجيكا في تيسير المفاوضات التي أدت إلى اعتماد الإعلان السياسي المتعلق بتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص (القرار ١/٧٢). ونؤكد مجدد على التزامنا وإرادتنا السياسية لاتخاذ تدابير حاسمة لوضع حد لهذه الآفة، التي تؤثر بشكل رئيسي على الأطفال والشباب والنساء.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لنائب رئيس وفد ليبيا.

السيد المجربي (ليبيا): تنعقد هذه الجلسة بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص في وقت نشهد فيه اتساع دائرة هذه الظاهرة التي تشكل انتهاكا خطيرا لحقوق الإنسان وكرامته.

ويبدو واضحا أن الصراعات المسلحة والفقر والبطالة والاستبعاد الاجتماعي بالإضافة إلى الآثار المدمرة للكوارث الطبيعية تمثل جميعا أهم العوامل الدافعة إلى اللجوء والهجرة والتشرد والوقوع في أيدي عديمي الضمير الذين لا حدود لهم في استغلال البشر.

وفي سياق متابعة تقييم خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، لا بد من مراعاة أننا لسنا بحاجة إلى التصدي لهذه الظاهرة ومعالجة تداعياتها فحسب، بل إلى احتواء الظروف التي تساعد على توسع وانتشار الشبكات المتاجرة بالبشر وزيادة نشاطها. ومن هذا المنطلق، نرى أهمية الآتي.

أولا، ضرورة تعزيز دور الدبلوماسية الوقائية لمنع نشوب الصراعات المسلحة واحتواء حدوثها وضمان عدم اتفاقهما والحاجة إلى وضع حد للتوجهات والمصالح الخارجية المتناقضة، التي كثيرا ما أسهمت في تأجيج بعض الصراعات وما نتج عنها من تشرد ومعاناة للبشر، وهي بيئة مواتية لأطماع شبكات الإجرام.

ثانيا، دعم جهود البلدان النامية والفقيرة للوفاء بالتزاماتها نحو أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ومنها مكافحة الفقر والجوع والبطالة، وتحسين أداء القطاعات الخدمية. وهي طموحات، إذا ما تحققت، ستشجع الناس على عدم ترك أوطانهم ووقوعهم ضحايا للاستغلال.

ثالثا، تقديم المساعدات اللازمة لبناء القدرات البشرية والمؤسسية التي تمكن السلطات الوطنية من التصدي لشبكات الاتجار بالبشر ومحاكمتها وعدم إفلاتها من العقاب وتعزيز التعاون المشترك للقضاء تلك الشبكات التي أصبحت بفعل وسائل الاتصال الحديثة ذات مصالح مترابطة تتعدى الحدود الوطنية.

رابعا، تعزيز التضامن الدولي للبحث عن موارد مبتكرة وكافية تستجيب لمتطلبات مراكز إيواء اللاجئين والمهاجرين، وبخاصة في البلدان غير القادرة على الوفاء بجميع التزاماتها، مع التركيز على معالجة أوضاع النساء والأطفال، بما يحفظ حقوقهم ويحميهم من الاستغلال.

خامسا، وضع وتنفيذ البرامج والأنشطة التي من شأنها أن تعزز التوعية بمخاطر ظاهرة الاتجار بالبشر والعمل في هذا الشأن على استثمار اليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالبشر وإشراك الشخصيات المجتمعية البارزة في فعالياته.

سادسا، أهمية تحسين أسلوب جميع البيانات المتعلقة بالإتجار بالأشخاص وتحليلها والعمل على تبادل الخبرات والتجارب الناجحة المتعلقة بتوظيف تلك البيانات وما تتضمنه من إحصائيات خاصة فيما يتعلق بالتعامل مع الكوارث الطبيعية التي تسهم في زيادة حالات اللجوء والهجرة.

أما على المستوى الوطني فبالرغم من حالة عدم الاستقرار وقلة الإمكانات في بلدي، فإن خفر السواحل الليبي تمكن من إنقاذ حياة المئات من المهاجرين القاصدين أوروبا. وتعمل جهات الاختصاص على تتبع شبكات المتجرين بالبشر وتقديمهم إلى العدالة. ومن جهة أخرى، يوجد تعاون مشترك مع بعض الدول الشقيقة والصديقة يهدف إلى مكافحة هذه الظاهرة. كما نسعى إلى تفعيل التعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لتنفيذ عدد من البرامج والأنشطة ذات الصلة بمكافحة الاتجار بالبشر.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

السيد ألن (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): من الواضح أن الاتجار بالأشخاص هو الآفة التي توحد جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ونظرا لأنه لا يوجد بلد بمنأى عن هذه الجريمة المروعة، فإن من المستحسن أن تتحد جميع البلدان في الالتزام المشترك الذي قطعناه في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بوضع حد للعمل القسري والرق المعاصر والاتجار بالبشر. ويتطلب منا ضمان أن تساعد خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص على الوفاء بهذا الالتزام أن نعمل عبر عدد من الجبهات.

وأود أن أسلط الضوء على أربعة منها.

أولاً، لا بد أن نولي اهتماماً سياسياً أكبر لمسألة الاتجار بالبشر. فالطابع الخفي لهذه الجريمة يجعل من السهل للغاية تجاهلها. وفي الوقت الذي اجتمع قادة العالم وممثلوهم في نيويورك في الأسبوع الماضي، وجهت المملكة المتحدة دعوة للعمل من أجل إنهاء العمل الجبري والرق المعاصر والاتجار بالبشر. وبيانها المتعلق بالنوايا السياسية يرحب صراحة بالخطة العالمية ويرتبط بها بشكل وثيق جداً. وقد أيد الدعوة قرابة ٣٧ بلداً، وأحث الآخرين على أن يفعلوا نفس الشيء.

ثانياً، ينبغي للبلدان كافة أن تضع وتنفذ استراتيجية وطنية لمعالجة كل العناصر الرئيسية المتمثلة في الملاحقة القضائية

والحماية والوقاية والشراكات. ونهج المملكة المتحدة يرتكز على استراتيجيتها بشأن الرق المعاصر لعام ٢٠١٤. ولإلقاء الضوء على حجم المشكلة، يمكن لكل بلد أن ينظر أيضاً في إعداد التقديرات عن الانتشار والإحصاءات عن الاتجار. وفي عام ٢٠١٣، قدرنا أن هناك ما يقرب من ٠٠٠ ١٣ ضحية في المملكة المتحدة.

ثالثا، يجب أن نكفل استئصال هذا الاتجار من اقتصاداتنا. وتقدر منظمة العمل الدولية أن العمل الجبري يدر ١٥٠ بليون دولار من الأرباح غير المشروعة سنوياً. ولا بد من تنظيم سياسات العمالة بشكل أفضل والعمل مع عالم الأعمال للقضاء على الاتجار من سلاسل التوريد. وقانون الرق المعاصر في المملكة المتحدة يتطلب من كل مؤسسة تجارية تتجاوز إيراداتها العالمية ٤٨ مليون دولار الإبلاغ عن الإجراءات التي تتخذها في هذا الصدد. وعلى الحكومات أيضاً أن تعالج ممارسات الشراء الخاصة بها.

رابعاً، إن نظم إنفاذ القانون والعدالة الجنائية تحتاج إلى قدرات متخصصة. وقد بين التقرير الأخير لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن عدد الإدانات العالمية لا يزال منخفضاً للغاية. وقد بدأت المملكة المتحدة العمل بإطار قانوني شامل في عام ٢٠١٥، ونشهد الآن أعداداً متزايدة من الإدانات بشأن الجرائم الجديدة التي حددتها.

والاتجار بالبشر قضية تنموية. كما أنها تتعلق بحقوق الإنسان فضلاً عن كونها مسألة أمنية. وهي تتطلب استجابة متسقة من الأمم المتحدة، ولكن حتى يومنا هذا، لم نلمس تقدماً كافياً في معالجة حجم المشكلة وإلحاحها. ونحتاج إلى أن تتعاون وكالات الأمم المتحدة فيما بينها بشكل فعال لا أن تتنافس فيما بينها على الموارد ودوائر النفوذ. ونحث الأمين العام على معالجة هذه التحديات الملحة، لأنه سواء وصفت بأنها اتجار بالبشر أو رق معاصر أو عمل جبري، يجب أن نوحد صفوفنا إن أردنا لاستغلال البشر أن ينتهي. لقد نظرنا في خطة العمل العالمية، فلنشرع في العمل الآن.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لنائب الأمين الدائم والقائم بعمل الأمين الدائم لوزارة الخارجية في مملكة تايلند.

السيد سريفيهوك (تايلند) (*تكلم بالإنكليزية*): منذ اعتماد خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر، في عام ٢٠١٠، جعلت تايلند القضاء على الاتجار بالبشر من الأولويات في جدول أعمالها الوطني. وتعزيزاً لخطة العمل العالمية ونهجها القائم على ”الأولويات الأربع“، اعتمدت حكومة تايلند إطاراً من هذه الركائز الأربع + ١ يتألف من الملاحقة القضائية والحماية والمنع والشراكة والسياسات العامة. وبالنسبة لتايلند، فإن السياسة العامة في الواقع هي جذع الشجرة الذي يربط فروع الأولويات الأربعة الأخرى معا.

أولاً، ومن حيث السياسات العامة التايلندية، يوضح تعديل للقانون التايلندي لمنع وقمع الاتجار بالبشر تعريفنا للاستغلال ليشمل الممارسات الشبيهة بالرق أو السخرة أو الخدمة قسراً، ومصادرة وثائق الهوية واستعباد المدين، تمشياً مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وهذا يكفل الحماية لجميع ضحايا الاتجار بموجب القانون التايلندي.

ثانيا، فيما يتعلق بالملاحقة القضائية، فإن نهجنا المتمثل في عدم التسامح إطلاقا إزاء الاتجار بالبشر، ولا سيما المتاجرين، قد تجلى مرة أخرى مؤخراً في الحكم الصادر ضد ٦٢ من مرتكبي الجرائم في قضية الروهينغيا، حيث عوقب مسؤولون حكوميون بالسجن لمدة تصل إلى ٩٤ سنة.

ثالثا، فيما يتعلق بالحماية، تولي تايلند اهتماماً لتدابير الحماية الفعالة للضحايا من كل الفئات، ولا سيما الفئات

الهشة. ونحن نلتزم بنهج قائم على حقوق الإنسان لما فيه صالح الضحايا وتوفير الحماية المراعية للطفولة ونوع الجنس.

رابعا، بالنسبة للوقاية، نعمل على إنشاء آلية وطنية لفحص المهاجرين غير الحاملين لوثائق وضحايا الاتجار واللاجئين. وحالما تبدأ هذه الآلية في العمل، فإنها ستفرز بفعالية أولئك الذين لا يحتاجون إلى المساعدة، ومن هم بحاجة للحماية حقاً. وقد وقعت تايلند أيضاً مذكرة تفاهم للتعاون في مجال العمالة مع البلدان المجاورة لتيسير عمل ما يقرب من ٤٠٣٠٠٠ من العمال المهاجرين من أربعة بلدان مختلفة بصورة قانونية في تايلند. ونتعاون أيضاً مع منظمة العمل الدولية لتعزيز وتنفيذ برامج الممارسات الجيدة في مجال العمل في قطاعي مصائد الأسماك والدواجن. وعلاوة على ذلك، فإن مشروع خطة عمل وطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، يتماشى مع المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، هو أيضا قيد الإعداد.

أخيراً، وفيما يتعلق بالشراكة، فقد عززت الحكومة شراكات المجتمع المدني بين القطاعية العام والخاص بطرق شتى. ومن بين مبادرات عديدة، وقعت في العام الماضي أكثر من ٥٠ من الوكالات الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني مذكرة بشأن التعاون في منع وقمع الاتجار بالأشخاص. وتايلند تعتقد أن هناك المزيد مما يمكن القيام به. وعلينا أن نكثف جهودنا للتأكد من أن الاتجار نشاط تجاري ينطوي على مخاطر كبيرة أو أنه من دون مكافأة. ولا بد لنا أيضا من تشجيع التعاطف العام مع الضحايا وإيلاء الاعتبار الواجب للاحتياجات الخاصة لجميع الفئات الضعيفة.

وتحسين نظام جمع البيانات وتحليلها من العوامل الأساسية الأخرى لتوفير الحلول المناسبة من حيث الوقاية والحماية والملاحقة القضائية وسبل الانتصاف. وفي هذا الصدد، فإن البلدان الشريكة والأمم المتحدة ووكالاتها ذات الصلة هي أقدر على المساهمة، لأنها تملك الموارد اللازمة لمساعدة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على تحسين مجموعات بياناتها وتحليلها على المستويات المجمعة والمصنفة.

وإذ نمضي قدماً بالخطة العالمية بعد اعتماد الإعلان السياسي، يجب أن نعزز التعاون مع جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص. إن أدوارهم ومساهماتهم لا تقدر بثمن، ولا بد من إدماجها في جهودنا على جميع المستويات. إن عملية منتدى بالي للحكومات والأعمال التجارية، التي أطلقت في بيرث، أستراليا، في الشهر الماضي، مبادرة واعدة ينبغي تعزيزها وتطويرها، جنباً إلى جنب مع الجهود المحلية في نفس الاتجاه.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد جمهورية الأرجنتين.

السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين) (*تكلم بالإسبانية*): نظراً لضيق الوقت المخصص، هذه نسخة موجزة لبيان جمهورية الأرجنتين، والبيان متاح بكامله عبر بوابة الخدمات الموفرة للورق.

ترى الأرجنتين أن مكافحة الاتجار بالأشخاص والسخرة ينبغي أن تكون شاملة. وينبغي أن تشمل جهات فاعلة متعددة عاملة على مستويات مختلفة وأن تجري ضمن إطار حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وينعكس هذا المنظور في سياسات الأرجنتين بشأن مكافحة جريمة الاتجار وتقديم المساعدة للضحايا، على أن يكون مفهوماً أن منع هذه الجريمة أمر مستحيل بدون كفالة مجتمع شامل للجميع. وحكومة الرئيس ماكري تركز بصورة خاصة على تعزيز المنظور الجنساني، اتساقاً مع الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة، من نهج شامل لعدة قطاعات ونهج اتحادي. والمساواة بين الجنسين أحد الأهداف الرئيسية لحكومتنا، وتمكين المرأة عموماً سيسهم في منع الاتجار.

والأرجنتين تعتبر خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص أداة أساسية لتنفيذ السياسات العامة.

ولهذا السبب، رحبنا باعتماد الإعلان السياسي المتعلق بتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية (القرار ١/٧٢) في بداية هذا الاجتماع الرفيع المستوى (أنظر A/72/PV.24).

ولا تزال الأرجنتين ملتزمة بمكافحة الاتجار بالبشر، الذي يمثل أكثر أشكال العنف تطرفا، من خلال المشاركة على المستوى المتعدد الأطراف وتعزيز السياسات الوطنية الرامية إلى القضاء على الجريمة في البلد. ومن منظور حقوق الإنسان، توفر الأرجنتين الحماية لخصوصية ضحايا الاتجار بالبشر وهويتهم، وتسعى إلى اتخاذ التدابير اللازمة لضمان تعافيهم البدني والنفسي والاجتماعي. وتعمل الأرجنتين من أجل توفير السكن اللائق للضحايا وتزويدهم بالمشورة والمعلومات بلغات مختلفة، وكذلك المساعدة الطبية والنفسية والمادية. كما تسعى إلى توفير فرص عمل وفرص تعليمية، فضلا عن التدريب المناسب والميسور، للضحايا، سواء كانوا أجانب أو مواطنين.

وتسعى الدولة إلى تشجيع إعادة إدماج الأشخاص من ضحايا الاتجار والاستغلال في العمل في المجتمع، وتعزيز العمل اللائق، والعمل جنبا إلى جنب مع القطاع الخاص، وإنشاء آليات مشتركة من أجل تجنب تكرار وقوع تلك الجرائم. والهدف من ذلك هو تجنب انتهاك حقوق الضحايا أو وقوعهم ضحايا من جديد في جميع مراحل العملية. وتكفل الأرجنتين أن يتاح للضحايا الأجانب خيار البقاء في البلد والتقدم بطلب للحصول على مركز اللاجئين، أو عودتهم إلى بلدهم الأصلي. وبالإضافة إلى ذلك، فبموجب قانون مكافحة الاتجار بالبشر الأرجنتيني، لن يُعاقب الضحايا.

ونود أيضا أن نشير إلى العمل الذي تقوم به الأرجنتين في إطار السوق الجنوبية المشتركة، التي تعالج المسألة باعتماد دليل إقليمي بشأن الكشف المبكر عن الاتجار بالبشر عبر الحدود، ومن خلال رعاية حملة بعنوان ”سوق جنوبية مشتركة خالية من الاتجار“، والتي تهدف إلى التوعية بالجريمة.

وترى جمهورية الأرجنتين أن الاتجار بالأشخاص شكل معقد وخطير للغاية من أشكال الاستغلال. ونأمل أن نتمكن من مواصلة العمل مع بقية المجتمع الدولي من أجل وضع حد لهذا الاعتداء الذي ينتهك حقوق الإنسان والذي يجب دائما عدم التسامح إزاءه مطلقا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لرئيسة وفد جمهورية كولومبيا.

السيدة ميخيا فيليس (كولومبيا) (*تكلمت بالإسبانية*): نرحب بتجديد الدعم لخطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وللكفاح ضد هذه الآفة الرهيبة، التي تؤثر علينا جميعا تقريبا، ولا سيما النساء والفتيات، كما يتضح من الشهادة التي ينفطر لها القلب والتي استمعنا إليها بالأمس (أنظر A/72/PV.24). ونرحب بالإعلان السياسي المتعلق بتنفيذ خطة العمل العالمية (القرار ١/٧٢) الذي يكرر التأكيد على التزامنا السياسي ويوفر لنا خريطة طريق تبنتها حكومة بلدي بهدف منع الاتجار بالأشخاص ومكافحته وحماية ضحاياه ومساعدتهم، وهو ما تؤكد عليه وتوفره أيضا خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والركائز الثلاث الواضحة الواردة في أهداف وغايات التنمية المستدامة ٥-٢ و ٨-٧ و ١٦-٢ .

وترى كولومبيا أن الاتجار بالأشخاص يشكل مظهرا من مظاهر الجريمة المنظمة عبر الوطنية، تتحول نتيجة له العديد من البلدان بصورة متزامنة إلى نقاط منشأ وعبور ومقصد للضحايا، مما يزيد من صعوبة منع أنشطة الاتجار التي تقوم بها المنظمات الإجرامية والتحقيق في الصلات التي تربط بين هذه الشبكة من المنظمات وملاحقة مرتكبيها. إن الاتجار بالأشخاص ظاهرة دولية ذات آثار عالمية، يترتب عليها انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

ومن دواعي الأسف أن بلدي ليس بمنأى عن هذه الظاهرة. وفي كل عام، تستدل الحكومة الوطنية على العديد من

ضحايا هذه الجريمة بأشكالها المختلفة، بما في ذلك الاستغلال الجنسي والعمل القسري والتسول بالنيابة عن آخرين، وتقدم لهم المساعدة. وفي سياق مكافحة هذه الظاهرة ووفقا لأحكام خطة العمل العالمية، تضطلع كولومبيا بأنشطة في ثلاثة مجالات أساسية أود أن أذكرها.

أولا، فيما يتعلق بالوقاية، أحرزنا تقدما في تعليم الأطفال والمراهقين بشأن كيفية ممارسة حقوقهم الإنسانية والجنسية والإنجابية حتى يتسنى لهم اتخاذ قرارات مستنيرة ومستقلة ومسؤولة بشأن أجسادهم وحياتهم الجنسية. ومن خلال هذا النهج، فإننا نوجه ضربة قوية للاتجار بالبشر.

ثانيا، فيما يتعلق بعنصر التحقيق والملاحقة القضائية، يعكف بلدي على تعزيز سلطته القضائية من خلال توفير تدريب متخصص في مجال جريمة الاتجار بالبشر، مع السعي إلى كفالة أن يكون لدى السلطات المختصة فهم واضح لهذه الظاهرة.

ثالثا، تمثل مساعدة الضحايا أحد أهدافنا الرئيسية. ونحن نسعى جاهدين إلى تعزيز العمليات التي نقدم من خلالها المساعدة إلى الأطفال والمراهقين الذين يقعون ضحايا بشكل مباشر أو غير مباشر لهذه الجريمة.

وتؤكد تلك الإجراءات التزام حكومة كولومبيا الوطنية وعزمها على مكافحة الاتجار بالبشر، فضلا عن التقدم الذي أحرزته. بيد أن الواقع المعقد للمسألة يتطلب مشاركة المجتمع الدولي ككل، ولهذا فإننا نعمل أيضا بشكل وثيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة الدولية للهجرة. وفي الواقع، فإن القضاء على ظاهرة الاتجار بالبشر نهائيا يتطلب منا بذل جهود مشتركة واتخاذ إجراءات حازمة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة جمهورية كينيا.

السيدة موانغي (كينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): نشكر الرئيس على عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وجهودنا الجماعية الرامية إلى مكافحة الاتجار بالبشر.

إن الاتجار بالبشر ظاهرة عالمية تؤثر تقريبا على كل بلد في العالم، سواء كان بلد منشأ أو عبور أو مقصد للضحايا. والأشخاص الذين ينتمون إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وإلى بلدان تشهد نزاعات معرضون بشكل خاص للاتجار بهم نظرا لما يسمى بالعوامل الدافعة للاتجار بالبشر، والتي تشمل النزاعات والفقر وانعدام الفرص الاقتصادية والبطالة وانخفاض معدلات التعليم، فضلا عن أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها. وقد نحتاج أيضا للنظر فيما إذا كانت هناك علاقة سببية بين العنصرية والتعصب الأعمى والتحيز والاتجار بالبشر من أجل صياغة استجابات قانونية وسياساتية فعالة ومعالجة أوجه الضعف التي ينفرد بها الضحايا.

إن كينيا من الدول الموقعة على بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والذي انضمت إليه في عام ٢٠٠٥. وأُدرج البروتوكول في التشريعات المحلية لكينيا في عام ٢٠١٠ من خلال سن قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص. ومن أجل تنفيذ هذا التشريع، أُنشئت لجنة استشارية لتقديم المشورة إلى الحكومة بشأن الأنشطة المشتركة بين الوكالات الرامية إلى مكافحة الاتجار بالأشخاص. كما مُنحت اللجنة ولاية لتعزيز تنفيذ برامج لوقاية الأشخاص المتجر بهم وحمايتهم وإعادة تأهيلهم، وذلك إلى جانب مهام أخرى. وتقوم اللجنة أيضا بتدريب الجهات الفاعلة الرئيسية في قطاع العدالة، بما في ذلك الشرطة والموظفون القضائيون والمحققون وأعضاء النيابة العامة على السبل الفعالة لمكافحة الاتجار باستخدام نهج متعدد القطاعات.

كما اعتمدت كينيا ”قانون حماية الضحايا“ بغية حماية الضحايا الضعفاء، مثل أولئك الذين يتم إنقاذهم من المتجرين. ويوفر القانون الحماية لأي شخص في كينيا، يتبين أنه ضحية للاتجار، وينص على إنشاء صندوق لمساعدة الضحايا. كما وضعنا خطة عمل وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر وتعزيز التعاون بين مختلف الجهات المعنية من جميع القطاعات. وترسي خطة العمل الأساس لتوثيق التعاون الإقليمي والدولي وتوفر خريطة طريق متماسكة للتصدي لمشاكل الاتجار بالبشر في كينيا.

وفي عام ٢٠١٦، وضعت الحكومة المبادئ التوجيهية لآلية وطنية للإحالة لمساعدة ضحايا الاتجار بالبشر. وهذه الآلية هي في جوهرها نظام موجه نحو تحديد هوية ضحايا الاتجار وإحالة حالاتهم وتقديم الدعم والمساعدة الكاملين لهم.

وبالنسبة للسنة المالية ٢٠١٧-٢٠١٨، تلقت الأمانة العامة لمكافحة الاتجار بالأشخاص ٦٠٠ ٠٠٠ دولار و ٢٠٠ ٠٠٠ دولار إضافية لتمويل إنشاء مأوى للضحايا. ونظمت الحكومة حملات توعية عامة بشأن الاتجار بالأشخاص، مثل حملة ”اليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص“ التي نُظمت برعاية كينيا في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٧.

وفي عام ٢٠١٤، ألغت الحكومة تراخيص أكثر من ٩٠٠ وكالة كانت تقوم بتسفير عمال للعمل في الشرق الأوسط ومنطقة الخليج. وتواصل الحكومة فحص أوضاع وكالات التوظيف من خلال مطالبتها بتقديم طلب جديد للاعتماد على أساس سنوي. كما وقعنا اتفاقات ثنائية مع عدد من البلدان للمساعدة على تيسير إعادة توطين العمال الكينيين المهاجرين ومعالجة حالات سوء المعاملة عندما يتم الإبلاغ عنها. ونعتقد أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما تتضمنه من أهداف للتنمية المستدامة تتعلق بالاتجار بالأشخاص، توفر الأساس لاتخاذ الإجراءات التي يتعين اتخاذها لمنع ومكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين.

كما شرعت الحكومة في تنفيذ استراتيجيات تمكين مختلفة بهدف تحسين سبل عيش الكينيين من خلال إنشاء عدد من الصناديق لصالح النساء والشباب والأيتام والأشخاص ذوي الإعاقة. كما تدعم مشاريع ترمي إلى التصدي للبطالة. وتدعو كينيا إلى تعزيز التعاون الدولي، بما في ذلك على صعيد بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية، من أجل منع الاتجار بالأشخاص ومكافحته.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.